شركة الخليج الدولية للخدمات

2023

التقرير السنوي

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها المجموعة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا

شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.)

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2088 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa
البريد الإلكتروني: gis@qatarenergy.qa

“عام اتسم بتعافٍ كبير تحقق من خلال تعزيز معدل تشغيل الأصول والتوسع في الأسواق والإنجازات الاستراتيجية بما يسهم في إضافة قيمة مستدامة.“

الرسالة

تلتزم شركة الخليج الدولية للخدمات بالارتقاء بجودة خدماتها وتوسعة نطاقها وزيادة أنشطة أعمال الشركة عبر الحدود لتحقق نمواً مربحاً ومستداماً وتضيف قيمة إلى مساهميها وتلبي توقعات العملاء.

الرؤية

تهدف شركة الخليج الدولية للخدمات إلى أن تصبح الشركة الموفرة لأرقى وأجود الخدمات المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى على المستوى الوطني و/أو الدولي.

جدول المحتويات

15
تقرير
مجلس الإدارة

32
تقرير مدقق
الحسابات المستقل

25
نبذة حول مجموعة
الخليج الدولية
للخدمات

53
تقرير حوكمة
الشركة 2023

10
مجلس الإدارة

28
نبذة حول
قطاعات أعمال المجموعة

45
البيانات
المالية الموحدة

13
كلمة
رئيس مجلس الإدارة

18
تقرير مجلس الإدارة
بشأن قطاعات
المجموعة

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ غانم محمد الكواري
عضو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني
عضو

السيد/ علي جابر المري
عضو

السيد/ محمد ناصر الهاجري
عضو

السيد/ محمد إبراهيم المهندي
عضو

“أبدت المجموعة تعافياً كبيراً عقب الجائحة، فيما كانت تجني ثمار المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها لخلق مستقبل أكثر مرونة وتعزيز القيمة المضافة لمساهميها“

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

حققت المجموعة منذ بداية عام 2022 تعافياً كبيراً بعد الجائحة، وشهدت جميع قطاعاتها نمواً كبيراً بفضل تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي واستقرار ديناميكيات قطاع النفط والغاز.

استعراض عام لأنشطة الأعمال

حققت جميع شركات المجموعة نتائج قوية مقارنة بالعام الماضي، فقد شهد قطاع الحفر تعافياً كبيراً بفضل ارتفاع معدل تشغيل أصوله ونجاحه في تجديد عقود لفترات طويلة. كما دخل قطاع الحفر إلى أسواق دولية، حيث فاز بعقدين جديدين في المملكة العربية السعودية والمليف لتوفير منصات حفر ذاتية الرفع.

وشهد أداء قطاع خدمات الطيران تحسناً في ظل ارتفاع مستوى أنشطة الطيران والإسهامات الملحوظة من الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل. وحقق قطاع التأمين أداءً متميزاً عبر توسيع نطاق أنشطة أعماله في شريحة التأمين العام. وحقق قطاع التموين مكاسب بفضل العقد الجديد الذي فاز به العام الماضي، إلى جانب تجديد بعض عقود بنطاق أوسع، الأمر الذي يسهم في زيادة إجمالي أحجام الخدمات التي يقدمها القطاع، هذا بالإضافة إلى إسهامات العقود ذات الصلة ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر.

المبادرات الاستراتيجية

شهدت المجموعة خلال عام 2022 عدة مبادرات استراتيجية تأتي في صدارتها عملية دمج أمواج مع الشقف وأبيلا، حيث تبذل حالياً جهود بشأنها مع توقعات بإنجاز العملية في أوائل عام 2023، وذلك رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية وموافقات المساهمين.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الدين، فإن المجموعة تبذل جهوداً دؤوبة للتوصل إلى هيكل دين يتسم بالكفاءة والفاعلية، الأمر الذي يشكل عنصراً أساسياً في استراتيجيتنا العامة. وستعزز هذه الخطط الجاري تنفيذها من الاستدامة المالية للمجموعة، مما سيسهم بالتالي في دعم مركزنا التنافسي.

وتتسق جميع هذه الجهود مع أولويتنا القصوى المتمثلة في تعظيم القيمة المضافة لمساهمينا على الأجل الطويل.

الاستراتيجية المستقبلية

تهدف استراتيجية المجموعة إلى تعظيم القيمة المضافة عبر الاستفادة من الميزات التنافسية التي تتمتع بها شركات المجموعة، فيما تسعى حثيثاً إلى استكشاف الفرص الملائمة للتوسع في أنشطة الأعمال التكميلية. إضافة إلى ذلك، ستستمر المجموعة في التركيز على تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف في جميع أنشطة أعمالها وتطبيق تدابير جديدة بما يسهم في زيادة ترشيد عملياتها التشغيلية.

واستشرافاً للمستقبل، ستواصل شركات مجموعتنا المحافظة على حصتها من السوق والعمل قدماً على زيادة معدلات تشغيل أصولها وخلق مستقبل أكثر استقراراً من أجل إضافة قيمة إلى المساهمين على الأجل.

النتائج المالية

حققت المجموعة نتائج متميزة مقارنة بالعام الماضي، حيث انخفضت خسائر قطاع الحفر بشكل كبير. كما حقق قطاعا خدمات الطيران والتأمين تقدماً جيداً على مستوى صافي الأرباح مقارنة بالأعوام الماضية. وتحول قطاع التموين إلى تحقيق أرباح في ظل التخفيف من القيود الخاصة التي فرضت عليه جراء الجائحة والإنجازات التي أثمرت عنها عدة عقود في شريحتي القوى العاملة وخدمات التموين.

وبشكل عام، فقد سجلت المجموعة صافي أرباح بواقع 290 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وبلغ إجمالي أصولها 10.9 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022.

إضافة قيمة إلى المساهمين في المستقبل

منذ الاكتتاب العام الأولي الذي تم في فبراير من عام 2008 وحتى عام 2016، حصل مساهمو المجموعة على أرباح نقدية تراكمية تصل إلى ما يقارب 2.7 مليار ريال قطري، بما يعادل حوالي 16.6 ريال قطري للسهم، وبمتوسط نسبة توزيع تقدر بنحو 52%. إضافة إلى ذلك، فقد تلقى المساهمون أسهماً إضافية يبلغ إجماليها 63 مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات مجانية.

وفي ظل تسجيل نتائج متميزة لعام 2022 مع تحسن ديناميكيات القطاعات، إلى جانب الإنجازات الاستراتيجية، وارتفاع مستوى التوقعات بشأن أنشطة أعمالنا، فإن مجلس إدارة الشركة، وأخذاً في الاعتبار الاحتياجات الاستثمارية والتمويلية، يسره أن يوصي بتوزيع إجمالي أرباح سنوية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 بواقع 186 مليون ريال قطري، وهو ما يعادل 0.1 ريال قطري للسهم، وبما يمثل 10% من القيمة الاسمية للسهم.

الخاتمة

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه اللامحدود وتوجيهاته الكريمة. ونحن في شركة الخليج الدولية للخدمات نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم رؤية قطر الوطنية 2030.

والشكر موصول أيضاً إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا. وأود أن أؤكد بأننا سنبذل قصارى جهودنا لإضافة قيمة إلى مساهمينا وتحقيق أهداف الشركة، ونتوقع من جميع أصحاب المصلحة دعم هذه الجهود من خلال تعاونهم الكامل لتنفيذ خططنا المستقبلية.

تقرير
مجلس الإدارة

تسليط الضوء على النمو الاستثنائي للمجموعة، جميع القطاعات تواصل التألق والتميّز في مجالات اختصاصاتها الرئيسية، الأمر الذي يعزز التزامنا تجاه التميّز.“

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي بشأن الأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات للسنة المالية 2023.

استعراض عام للاقتصاد الكلي

في ظل البيئة الديناميكية لقطاع خدمات النفط والغاز، يبقى مسار القطاع مرتبطا ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط والتوسع الكبير للقطاع، الذي يُعزى إلى الاستثمارات الرأسمالية الهائلة. فعلى مدار العام، ساد التفاؤل في القطاع، حيث كان المنتجون يترقبون بحماس التوسعات الاستراتيجية، وخصوصا تلك التي كانت تحدث في المنطقة. في الحقيقة، إن هذا الحماس السائد لا يعكس فقط التوجه الإيجابي للقطاع فحسب، بل إنه أيضا يؤكد على وجود آفاق نمو واعدة لقطاع خدمات النفط والغاز. وهكذا، فإن الرغبة في التوسع تعزز من قدرة القطاع على التكيف، مما يجعله على أهبة الاستعداد لمستقبل قوي.

تحديثات بشأن التوسع في الأعمال والسوق

قطاع الحفر

في قطاع الحفر، استمر ظهور التطورات الإيجابية بفضل العمل على تحسين مستوى المعدلات اليومية لإثنين من منصات الحفر البحرية، إضافة إلى النجاح في إعادة نشر منصات الحفر البرية التي كانت سابقا خارج التعاقد، مما ساعد في تعزيز استخدام منصات الحفر بشكل شامل. ولكن هذه المكاسب انخفضت جزئياً بسبب أعمال الصيانة التي تم إجراؤها لمنصتي حفر بحريتين، وهي خطوة ضرورية لضمان استمرار أدائها وعملياتها على أكمل وجه. وخلال العام، نجح القطاع في تجديد عقود بعض منصات الحفر البحرية بما في ذلك مشروع الحفر البحري المشترك، الأمر الذي ساهم في تأمين تمديد المشاريع لمدة تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات. حيث إنّ عملية التجديد هذه لن تساعد في تحسين التوقعات المالية للقطاع فحسب، بل إنها ستعمل أيضًا على تعزيز استقرار القطاع على المدى الطويل. بالإضافة إلى ما سبق، واصل القطاع حضوره الدولي عبر تأمين تمديد عقد المنصة البحرية ذاتية الرفع في المملكة العربية السعودية، وهو ما ساعد على زيادة تعزيز معدلات استخدام الأصول، وبناء حضور قوي للقطاع على المستوى الدولي.

قطاع الطيران

شهد قطاع الطيران ارتفاع في أداء الأعمال، والذي ارتبط ارتباطا مباشراً بزيادة نشاط الطيران على الصعيدين المحلي والدولي. كما أن القطاع استفاد أيضا من مساهمات أعمال الصيانة والإصلاح و التشغيل (MRO). حيث إنّ هذه المحركات الرئيسية ساهمت في رفع مستوى الأداء العام للقطاع، وهو ما يظهر التزامنا الراسخ من أجل تحقيق التميز التشغيلي، وتأمين مكانة استراتيجية في سوق الطيران العالمي.

وخلال العام، تميزت شركة هيليكوبتر الخليج (GHC) في تأمين توقيع العديد من العقود الجديدة القصيرة والمتوسطة الأجل في مناطق مختلفة، ليؤكد هذا الإنجاز قدرتنا على بناء تحالفات أعمال قوية في الأسواق المتنوعة، والمحافظة على هذه التحالفات أيضًا. كما أن هذا التوسع يزيد من تعزيز حضورنا العالمي في قطاع الطيران، وهو ما يجعل من شركة هليكوبتر الخليج شريكًا جديرًا بالثقة في مجال تقديم الخدمات على مستوى العالم.

قطاع التأمين

يرتكز الأداء القوي لقطاع التأمين على التوسع في مجال التأمين الطبي، حيث يركز على العقود مرتفعة الأقساط ومنخفضة المطالبات في ذات الوقت. ومن ناحية أخرى، يبذل القطاع حالياً جهوداً استباقية لاستكشاف فرص جديدة في أسواق التجزئة ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم محليا. وفي الوقت نفسه، أظهرت المحفظة الاستثمارية للقطاع نموًا متوافقًا مع الاتجاهات الإيجابية المواتية الملحوظة في محفظتنا الاستثمارية الإجمالية. وإلى جانب ذلك، تستعد الكوت أيضاً للاستفادة من نظام التأمين الصحي الإلزامي الذي أطلقته الحكومة مؤخرا حيث من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على أقساط التأمين الطبي.

قطاع التموين

شهد قطاع التموين تحقيق مجموعة من النتائج على خلفية نجاح عملية اندماج "أمواج" مع "الشقب" و "أطياب"، حيث أن هذه الخطوة الاستراتيجية لم تساهم في تكوين شركة وطنية رائدة في قطاع تقديم خدمات التموين فحسب، بل ساعدت أيضا في جعل الشركة الجديدة الجهة المفضّلة لتلبية احتياجات الشركات الصناعية من خدمات التموين و توفير أماكن سكن للعمال و عديد الخدمات الأخرى،

وتماشيًا مع الإعلان الذي نشرناه في تاريخ 21 سبتمبر2023، وموافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 13 مارس 2023، أعلن المساهمين الاستراتيجيون الجدد لشركة أمواج، بالتعاون مع شركة الخليج الدولية للخدمات، رسميًا تحديد تاريخ النفاذ الاقتصادي لعملية الاندماج في 1 يناير2023. ولقد بذل مجلس الإدارة كافة الجهود الممكنة في سبيل إنجاح عملية الاندماج، حيث قام بحل مجلس الإدارة السابق لشركة أمواج، وعين أعضاء مجلس إدارة جدد من المساهمين المعنيين. كما تم تعيين رئيس تنفيذي جديد للشركة المندمجة حديثا، وبالتالي فقد حصلت عملية دمج جامعة ما بين إدارة رفيعة المستوى وخبرات كبيرة في القطاع تحت إشراف مجلس إدارة واحد. وبكل تأكيد، ستساهم هذه الخطوة الاستراتيجية بشكل كبير في تعزيز كفاءتنا التشغيلية، ورفع مكانتنا أكثر، لنكون بذلك جهة ريادية في قطاع تقديم خدمات التموين.

استراتيجيتنا في المرحلة المقبلة

تعمل شركة الخليج الدولية للخدمات بشكل استراتيجي على تعزيز تواجدها في السوق القطرية والأسواق العالمية، بما يتوافق مع متطلبات جميع قطاعات الأعمال كما أن الخليج الدولية للخدمات تهدف إلى إعادة هيكلة عملياتها الأساسية على نحو استراتيجي، وذلك من خلال ضمان استمرار الفعالية من حيث التكلفة، ومواصلة تحسين استخدام الأصول. وعليه، فإن هذه المبادرات تلعب دورًا هامًا في تمكين قطاعات أعمالنا من خلال تعزيز نقاط القوة التي تتمتع بها على الصعيدين المحلي والدولي، وبالتالي تحقيق النجاح في خلق قيمة كبيرة للمساهمين. وإلى جانب ذلك، تعتزم المجموعة العمل بشكل استراتيجي لخلق مصادر إيرادات جديدة عبر اغتنام الفرص المرتبطة بعملية توسعة حقل الشمال في قطر.

النجاح في تحقيق الفعالية من حيث التكلفة والاستفادة المُثلى من استخدام الأصول

يُعتبر تحسين مستوى التكاليف والاستخدام الأمثل للموارد من أهم الأهداف الأساسية لشركات المجموعة، وهو ما يعكس التزامنا للتحول إلى كيانات ذات كفاءة عالية وأكثر حكمة في إدارة التكاليف والموارد. وسعيًا منها لضبط التكاليف، تواصل الكيانات التابعة لنا جهودها الحثيثة نحو رفع مستوى الكفاءة والفعالية.

وفيما يتعلق باستخدام الأصول، تولي شركات مجموعتنا اهتمامًا كبيرًا بضرورة تعظيم الاستفادة من الأصول، مع التقيّد بأعلى معايير السلامة والجودة. ففي قطاع الحفر، بلغ معدل تشغيل منصات الحفر 95%، وهو ما يسلط الضوء على التزامنا بتحقيق أقصى درجات الكفاءة التشغيلية. وبالمثل أيضا، شهد قطاع الطيران تحسنًا ملحوظًا في إجمالي عدد ساعات طيران الأسطول بنسبة بلغت 20%، وهو ما يعكس ازدياد نشاط الطيران في العمليات المحلية والدولية. وبالنتيجة، فإنّ هذه الإنجازات لخير برهانٍ على الاهتمام البالغ الذي نوليه للوصول إلى التميّز التشغيلي.

النتائج المالية

حققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 392 مليون ريال قطري، بنسبة ارتفاع وصلت إلى 26% بالمقارنة مع السنة الماضية. وتحسّن إجمالي إيرادات المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر2023 بواقع 17% مقارنة مع ما كان عليه الوضع في عام 2022. وبلغ إجمالي إيراداتها 3.5 مليار ريال قطري في السنة المنتهية في تاريخ 31 ديسمبر2023، مقارنة مع إجمالي إيرادات السنة الماضية الذي بلغ 3 مليار ريال قطري. وخلال السنة المنتهية في تاريخ 31 ديسمبر 2023، سجلت المجموعة تحقيق أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (الأرباح قبل الاستقطاعات) بقيمة بلغت 900 مليون ريال قطري.

وشهد مستوى الربحية تحسنًا بشكل رئيسي بفضل النتائج المتميزة التي حققتها جميع قطاعات الأعمال. حيث شهد قطاع الحفر تعافيًا على خلفية ارتفاع معدلات الحفر وتحسّن استخدام الأصول. ومن جهة أخرى، استفاد قطاع الطيران من انتعاش قطاع الطيران، مصحوبًا بتحسن مستوى المساهمات من أعمال الصيانة والإصلاح و التشغيل . أمّا فيما يتعلق بقطاع التأمين، فقد تحسنت النتائج مدعومة بشكل رئيسي من ارتفاع الإيرادات، إلى جانب انتعاش المحفظة الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة 3% خلال السنة، ليصل إلى 10.4 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2023 أما بخصوص السيولة، فقد بلغت رصيد النقد الختامي، بما في ذلك الاستثمارات قصيرة الأجل، 1.3 مليار ريال قطري. وسجلت المجموعة إجمالي ديون بلغت 4.4 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2023.

إعادة هيكلة قروض شركة الخليج العالمية للحفر:

يمثّل نجاح إتمام اتفاق إعادة هيكلة الديون مع مُقرضي مجموعتنا إنجازًا كبيرًا بالنسبة للخليج العالمية للحفر. مع توقيع عقد جديد طويل الأجل لمدة 25 عاما، وسداد دفعة أخيرة تصل نسبتها إلى 35%، ستُتيح عملية إعادة الهيكلة لشركة الخليج العالمية للحفر إمكانية الحد تدريجيًا من التزاماتها المالية على مدار فترة سداد الدين. ويعتبر هذا الإنجاز بمثابة علامة بارزة في الجهود التي نبذلها لتحسين المكانة المالية للشركة، مما يساهم في تعزيز مستوى المرونة، وتحسين السيولة، وخلق فرص مواتية للاستثمارات الاستراتيجية. كما أنّ ذلك يؤدي إلى توفير مباشر في التكاليف المتعلقة بالإقراض، وهو ما يساهم في تعزيز قدرة الخليج العالمية للحفر على التعامل مع تقلبات الاقتصاد الكلي بشكل أفضل.

ويؤكد هذا الإنجاز على التقدم الكبير الذي أحرزناه تجاه بلوغ أهدافنا المالية والتشغيلية، مما يؤكد على تفانينا في تعزيز المركز المالي للمجموعة، وزيادة قيمة الشركة في ذات الوقت.

توزيعات الأرباح

نظرًا للأداء المالي الاستثنائي للمجموعة، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح سنوية بقيمة إجمالية تبلغ 279 مليون ريال قطري للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2023. أي ما يعادل 0.15 ريال قطري للسهم الواحد، بنسبة 71% من صافي أرباح المجموعة.

وفي الختام

يُعرب مجلس الإدارة عن امتنانه وشكره لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على توجيهاته الحكيمة ورؤيته الاستراتيجية. كما نعرب عن امتناننا أيضًا الى عملاء المجموعة على ثقتهم الراسخة بنا، ونثمّن أيضًا الجهود الحثيثة التي بذلتها الإدارات العليا لشركات المجموعة، وإخلاصها في العمل. وأخيرا وليس آخرًا، نتقدم بجزيل الشكر إلى المساهمين الكرام في مجموعتنا على استمرار ثقتهم بنا.

تقرير مجلس الإدارة
بشأن قطاعات المجموعة

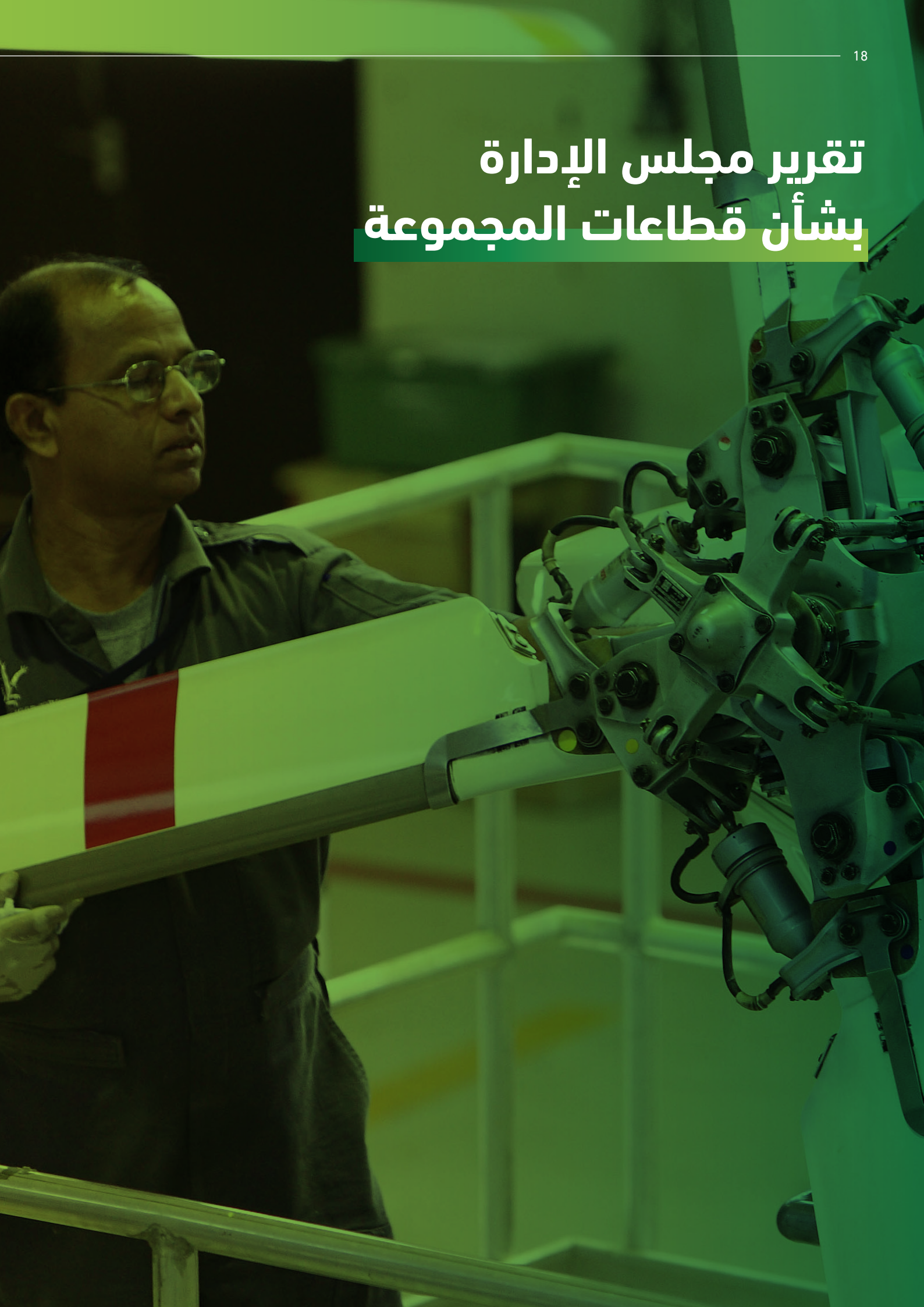

قطاع الحفر

الاستراتيجية

تلتزم شركة الخليج العالمية للحفر (GDI) بتقديم خدمات حفر تتسم بالأمان والكفاءة والسلامة من الناحية البيئية، إضافة إلى مساهمتها في مبادرات الشراكة المحلية في دولة قطر. حيث إنّ قدرة الشركة على مواصلة الوفاء بهذه الالتزامات جعلها شريكًا موثوقًا لدى عملائها؛ وبالتالي فقد نجحت شركة الخليج العالمية للحفر في تحقيق هدفها الاستراتيجي المُتمثل في تأمين عقود لجميع منصات الحفر والمنصات البحرية ذاتية الرفع التي تمتلكها.

ومستقبلًا، ستُركّز شركة الخليج العالمية للحفر جهودها على التنفيذ التشغيلي لتعزيز تراكم العقود لديها، مع مواصلة تقييم الفرص لحيازة الأصول وتوسيع أسطولها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أي عملية توسيع للأسطول ستتم بما يتوافق مع التزام شركة الخليج العالمية للحفر تجاه الانضباط الرأسمالي وتحقيق عوائد للمساهمين.

المُستجدات على مستوى القطاع

في عام 2023، شهد الطلب على خدمات الحفر في منطقة الشرق الأوسط ارتفاعًا ملموسًا أدى إلى توجّه عدد كبير من منصات الحفر البحرية نحو المنطقة أو إلى تغيير مواقعها ضمن المنطقة. ويُشير توافق الآراء في القطاع إلى أنّ الطلب على منصات الحفر البحرية سيظل قويًا خلال عام 2024.

كما نتجَ عن الطلب القوي على منصات الحفر البحرية ومحدودية توافر وحدات الحفر حدوث تغيير في ديناميكيات التعاقد، لصالح التعاقد مع شركات منصات الحفر التي توفّر شروط ميسرة أكثر. وعند مقارنة العرض مع الطلب الموجود على منصات الحفر البحرية ، يتبيّن استمرار وجود عدم توازن بين مستوى العرض والطلب المسجّل.

وخلافًا للفترات التصاعدية السابقة، تبيّن وجود نقص في عمليات إنشاء منصات الحفر البحرية، الذي يُمكن أن يُعزى إلى تراجع رغبة شركات الحفر وأحواض بناء السفن في الاعتماد على التوقعات؛ الأمر الذي أدى إلى تقييد مستوى المعروض العالمي من منصات الحفر البحرية، مما شكّل ضغطًا إضافيًا على توافر منصات الحفر.

خلال عام 2023، شهد سوق منصات الحفر البرية ارتفاعًا في الطلب على منصات الحفر المُتعاقد عليها، ليبلغ مستويات جديدة غير مسبوقة. وفي حال تحققت الخطط الجارية الهادفة إلى توسيع عمليات النفط والغاز ضمن منطقتنا على النحو المنشود، فإنّ هذا الاتجاه من شأنه أنّ يدعم زيادة الطلب على منصات الحفر البرية خلال الفترات القادمة.

وخلال العام، شهد قطاع منصات الحفر ذاتية الرفع ارتفاعًا قويًا في الطلب، مدعومًا بمشاريع الإنشاءات البحرية في المنطقة التي أدت إلى تسجيل نشاط قياسي في مستوى المقاولات، الأمر الذي زاد من رغبة العملاء في منح عقود متعددة السنوات. وبالتالي، فإنّ ذلك يُعتبر تحولًا ملحوظًا عن الاتجاه التاريخي الشائع في قطاع منصات الحفر ذاتية الرفع، الذي كان في السابق يستند بشكل رئيسي إلى تعاقدات السوق الفورية.

الإنجازات الرئيسية المُحققة في عام 2023

قطاع منصات الحفر البحرية:

نجحت شركة الخليج العالمية للحفر في تجديد عقود أربع منصات حفر تعمل من خلال شركة جلف دريل، مما يعكس ظروف السوق المواتية، ويؤمّن تمديدًا للعقود لمدة سنتين كحد متوسط. وهكذا، فإنّ عمليات التجديد هذه تُساهم في رفع مستوى الأداء المالي لشركة الخليج العالمية للحفر، وتساعد أيضًا في ترسيخ الشراكات مع عملائها الرئيسيين.

عقد منصة الحفر لسحاط:

يُعتبر حصول منصة الحفر "لسحاط" على عقد جديد إنجازًا كبيرًا لأنّه يضمن بذلك اتفاقًا ثابتًا لمدة سنتين قابلًا للتمديد. وفي الواقع، يؤكد هذا الإنجاز قدرة شركة الخليج العالمية للحفر على التكيّف، ويسلط الضوء أيضًا على التزامها الراسخ تجاه تعزيز علاقات طويلة الأمد مع العملاء.

عمليات منصات الحفر البرية:

شهدت منصة الحفر ((GDI-4، التي لم تعمل منذ عام 2020، انتعاشًا بفضل حصولها على العقد الجديد الممتد لسنتين، والذي يشمل خيارات تتعلق بتمديدات إضافية. حيث يُعزز إعادة تشغيل هذه المنصة من فرص نمو إيرادات الشركة في

المستقبل، و يؤكد قدرة الخليج العالمية للحفر على التكيف والتزامها الثابت بتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء..

قطاع منصات الحفر ذاتية الرفع:

أظهر قطاع منصات الحفر ذاتية الرفع أداءً قويًا، حيث نجحت منصة الرميلة في إتمام تعاقدها بشكل ناجح في جزر المالديف، تبعها مشروع قصير الأجل مع شركة قطر لتطوير البترول (QPD). وبعد ذلك، نجحت منصة الرميلة في تأمين عقد متعدد السنوات، يُتوقع أن يدخل حيز النفاذ في السنة المُقبلة، ويُتوقع منه أن يزيد من تعزيز حضور شركة الخليج العالمية للحفر في هذا القطاع.

نقاط القوة التنافسية

برز قطاع الحفر داخل شركة الخليج العالمية للحفر كعاملٍ رئيسي في مجال خدمات الحفر للتنقيب عن النفط والغاز في دولة قطر. كما أننا نتصدر قطاع خدمات الحفر البري، ولدينا أيضًا حصة كبيرة في سوق خدمات الحفر البحري ضمن المياه القطرية. وإلى جانب ذلك، تمتد خبرتنا الواسعة لتشمل إدارة منصات الحفر، مدعومةً بشراكات استراتيجية مع جهات فاعلة رئيسية في مجال التنقيب عن النفط والغاز.

وبالإضافة إلى ما سبق، تُشغّل شركة الخليج العالمية للحفر أكبر أسطول من نوعه على مستوى دولة قطر، وهي ميزة تجعلنا نتفرّد بها عن أيّ منافس محلي من حيث حجم الأسطول. وإنّ حجم الأسطول الكبير يمنح شركة الخليج العالمية للحفر وفورات كبيرة من ناحية الحجم، مما يُتيح لنا إمكانية تقديم خدمات الحفر بتكلفة تنافسية عالية.

الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة:

لطالما أولت شركة الخليج العالمية للحفر اهتمامًا كبيرًا تجاه معايير السلامة، ومواصلة بذل الجهود الرامية إلى منع وقوع الحوادث على مستوى الشركة ككل. وتسعى الشركة جاهدةً إلى تعزيز مستوى السلامة، وتحسين كلًا من الجودة والكفاءة التشغيلية.

في عام 2023، وضمن إطار برنامج التقدير المتعلق بالغاز الطبيعي المُسال الذي أطلقته قطر للطاقة، حصلت منصة الحفر التابعة لنا "ويست تيليستو" على لقب "منصة الصحة والسلامة والبيئة للربع الثالث من عام 2023". كما أنّ شركة الخليج العالمية للحفر حصلت على جائزة "أفضل مبادرة للسلامة والصحة والبيئة" مُقدمة من فرع الاتحاد الدولي لمقاولي الحفر (IADC) في جنوب شبه الجزيرة العربية، وكان ذلك على خلفية إجراءات التحقق الذاتي الخاصة بها ومبادرة التحسين التي أطلقتها. وخلال الفترة نفسها، نجحت شركة الخليج العالمية للحفر في إتمام فصل الصيف دون تسجيل أي حوادث تتعلق بالإجهاد الحراري.

لم يتم تسجيل وقوع أي حوادث كبيرة، باستثناء وقوع حادثة طفيفة تم إجراء التحقيقات اللازمة لها، وتحديد الأسباب التي أدت لوقوعها. ليتم بعد ذلك اتخاذ تدابير تصحيحية فعّالة من أجل تجنّب تكرار وقوع هكذا حوادث في المستقبل.

قامت شركة الخليج العالمية للحفر بإجراء عمليات تدقيق خاصة بنظام إدارة المعلومات (IMS) ونظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة (HSEMS) للمورّدين المهمّين على الصعيد العالمي (في الإمارات العربية المتحدة وعُمان)، والمورّدين المهمّين على الصعيد المحلي في الدوحة، قطر. حيث تم تحديد المجالات الرئيسية للتحسين، واتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل الامتثال والتوافق لتصحيح مسار العمليات وتحسين مستواها.

تحقيق الفعالية من حيث التكلفة

تُظهر شركة الخليج العالمية للحفر التزامًا راسخًا تجاه ضبط التكاليف بشكل فعّال، حيث يُعتبر ذلك من الأولويات الراسخة التي تشكّل جزءًا أساسيًا من الثقافة التي تقوم عليها الشركة. فمع التحسينات الملحوظة في استخدام الأصول ومعدلات التشغيل اليومية التي تساهم بشكل إيجابي في نمو الأعمال، يُبدي القطاع التزامًا تجاه الحفاظ على مستوى التكاليف التشغيلية ضمن حدود المعقول.

تعتبر شركة الخليج العالمية للحفر أنّ ضبط التكاليف ممارسة مُستمرة أكثر من كونه مجهودًا يُبذل لمرة واحدة فقط، وهكذا يظل ضبط التكاليف محور تركيزٍ رئيسي بالنسبة للشركة. في الحقيقة، إنّ اتّباع هذا النهج ضروري من أجل تحسين المرونة المالية لتمكين الشركة من اغتنام فرص النمو، وتعزيز قدرتها على التكيّف مع فترات الركود في القطاع. ومن خلال التأكيد على أهمية تقليل وقت التوقف عن العمل والتقيّد بمؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالصيانة الوقائية، تُدرك شركة الخليج العالمية للحفر بأنّ هذه الاستراتيجيات بالغة الأهمية من أجل تحقيق الكفاءة التشغيلية، ودعم مبادرات ضبط التكاليف خلال العام.

تشغيل الأصول

خلال الربع الأخير من عام 2023، نجح أسطول شركة الخليج العالمية للحفر في تحقيق نسبة استخدام بلغت 100%، مسجلًا بذلك انتعاشًا كبيرًا مقارنة بالفترات السابقة. وخلال العام، نجحت شركة الخليج العالمية للحفر في تحقيق معدل تشغيل لمنصات الحفر بلغت 95%، وهي نسبة تفوق ما تم تسجيله خلال العام الماضي، وذلك على الرغم من أنها تأثرت بشكل جزئي على خلفية الصيانة التي تقررت لاثنين من منصات الحفر لضمان استمرارية تشغيل أصول الشركة. وبالتالي، فإنّ هذا الاستخدام القوي يُمثّل دليلًا واضحًا على ثقة العملاء في قدرة شركة الخليج العالمية للحفر على التنفيذ الآمن والفعّال لبرامج الحفر الخاصة بهم.

في عام 2023، كان لقسم الحفر البري التابع لشركة الخليج العالمية للحفر دورًا محوريًا في تحسين مستوى استخدام الأسطول، وذلك إلى جانب عملية التهيئة الناجحة لمنصتي الحفر GDI-4 و GDI-8. كما أنّ قسم الحفر البحري التابع لشركة الخليج العالمية للحفر نجح في المحافظة على مستوى تشغيل عالي، وتأمين تمديدات عقود لأربع منصات بحرية خلال السنة. وبشكل خاص، حصلت منصتي الرميلة والسافلية ذاتية الرفع البحريتين على عقود متعددة السنوات في عام 2023، وهو ما يساهم بشكل أكبر في وضع توقعات استخدام قوية مُستقبلًا.

الأداء المالي

سجّل القطاع إيرادات بواقع 1.3 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بنسبة ارتفاع بلغت 3% مقارنة بالعام الماضي. ويُمكن أن يُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن المستوى التشغيلي وارتفاع سعر التشغيل اليومي، والذي تأثر جزئيًا بسبب الصيانة المُقررة مسبقا لمنصتي الحفر لسحاط والجسرة.

وسجّل القطاع صافي خسائر بواقع 38مليون ريال قطري مقارنة مع صافي خسائر بواقع 90 مليون ريال قطري في العام الماضي. ويُمكن أن يُعزى تحسن أداء القطاع بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات، وتحسن المستوى التشغيلي لمنصات الحفر، وارتفاع حصة الأرباح من المشروع المشترك "جلف درل".

مستجدات المشروع المشترك "جلف درل"

في عام 2023، مُنِحت أربع منصات حفر تعمل ضمن إطار المشروع المشترك "جلف درل" تمديدات عقود متعددة السنوات، بمتوسط تمديد يصل إلى سنتين، وبأسعار تعكس التحسن الحاصل في ظروف السوق. وهو ما يقدم مزيدًا من الضمانات حول الإيرادات المستقبلية لهذا القطاع.

وخلال العام، سجل المشروع المشترك إيرادات بواقع 742 مليون ريال قطري، وهي زيادة ملحوظة مقارنة مع الإيرادات المسجلة خلال السنة الماضية بواقع 711 مليون ريال قطري، ويُعزى التحسّن في أرقام الإيرادات إلى ارتفاع سعر التشغيل اليومي. كما أنّ المشروع المشترك شهد تحسنًا في صافي الأرباح، حيث سجل صافي أرباح بواقع 36مليون ريال قطري للسنة المالية 2023، وهو ما يُشير إلى تحسن كبير عن صافي الأرباح المُسجّل في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 الذي بلغ 33مليون ريال قطري.

الآفاق المستقبلية

ومع دخول عام 2024، يُتوقع أن يحقق أسطول شركة الخليج العالمية للحفر زيادة في الاستخدام، مستفيدًا من إدراكه للطبيعة الدورية للقطاع، وتقلبات أسعار النفط. كما أنّ الشركة ستسعى جاهدةً لتحسين الشروط التجارية أثناء تمديدات العقود، مع إعطاء الأولوية لتوطيد علاقات قوية مع العملاء.

وفي ضوء ظروف السوق الراهنة الخاضعة للتقلبات استنادًا إلى ديناميكيات القطاع، ثمّة إمكانية لتحسين الشروط التعاقدية وتعزيز مستوى ضمان الإيرادات. حيث سيتجلّى أثر تحسّن هذه الشروط التجارية في مستوى الأداء المالي للشركة عندما يتم إبرام العقود في مرحلة التعافي التدريجي للسوق.

إنّ السجل الحافل الذي تتمتع به شركة الخليج العالمية للحفر في تنفيذ عمليات حفر تتسم بالأمان والموثوقية والكفاءة، مدعومًا بمميزات وفورات الحجم في قطر، يضع الشركة في مكانة تُتيح لها إمكانية الاستفادة بصورة فعّالة من دورات السوق.

قطاع الطيران

الاستراتيجية

فيما يتعلق بقطاع خدمات الطيران، تركّزت استراتيجية الشركة بشكل رئيسي على التوسّع في الأسواق على الصعيد المحلي و العالمي، مع تركيزٍ خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أنّ الاستراتيجية تهدف إلى تنمية أسطول شركة هليكوبتر الخليج لتلبية النمو المُتوقع، إضافة إلى الارتقاء بمستوى أنشطة الصيانة والإصلاح والتشغيل.

مستجدات القطاع

خلال العام، شهدت شركة هليكوبتر الخليج زيادةً في الطلب على طائرات الهليكوبتر من أجل دعم خدمات النفط والغاز البحرية من الأسواق المحلية والعالمية، حيث إننا لا نزال نشهد مؤشرات إيجابية على حدوث انتعاشٍ، مدعومةً بوجود مُحركات بنّاءة للاقتصاد الكلي.

تتولد إيرادات خدمات قطاع الطيران بشكل رئيسي من عمليات نقل الموظفين من منصات الحفر البحرية، وإليها وفيما بين منصات الحفر. وتشكّل هذه الإيرادات قطاعًا هامًا من سوق النفط والغاز البحري العالمي، حيث تقوم شركات الطاقة باكتتابها عادة من خلال افتراضات مُتحفظة نسبيًا تتعلق بأسعار النفط والغاز.

ويظهر تأثير ما بعد جائحة كوفيد-19 في سلسلة التوريد والخدمات اللوجستية، مع زيادة المُهَل الزمنية لتوريد قطع الغيار من جانب الشركات المُصنّعة للمعدات الأصلية الخاصة بطائرات الهليكوبتر، وهو ما يمثّل تحديًا أمام النمو المتوقع.

الإنجازات الرئيسية

نجحت شركة هليكوبتر الخليج في استخدام أسطولها المتاح خلال السنة استخدامًا فعالًا، مع الحفاظ على مكانتها في الأسواق العالمية. وكانت شركة هليكوبتر الخليج قد نجحت أيضًا في تأمين تمديدات لعقود حالية انتهت مدتها خلال السنة، إضافة إلى حصولها على عقود جديدة تتراوح في مدتها ما بين قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، وذلك لدعم خدمات الحفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما واصلت شركة هليكوبتر الخليج السعي للعمل خارج حدود قطاعات أعمالها الأساسية، ونجحت في العمل بموجب عقود خارجية حصلت عليها السنة الماضية لتقديم خدمات الصيانة لعملاء محليين ودوليين، واستمرت العقود بنجاح إلى هذا العام.

خلال العام، مُنحت شركة هليكوبتر الخليج "جائزة سلامة المُشغّل" المُقدّمة من رابطة الطائرات العمودية الدولية (HAI)، وذلك على خلفية تنفيذ عملياتها دون أي حوادث أو مخالفات خلال عام 2022.

وخلال العام أيضًا، مُنحت الشركة التابعة لشركة هليكوبتر الخليج في تركيا، ريد ستار للطيران (RSA)، جائزة "شركة الإسعاف الجوي للعام" من قبل المجلة الدولية للتأمين على الصحة والسفر (ITIJ). والجدير بالذكر هو أنّ مجلة (ITIJ) تمنح هذه الجائزة للشركات على جهودها الاستثنائية في جميع قطاعات مجال التأمين على الصحة والسفر، وإنّ هذه الجوائز مُصممة لتقدير الشركات التي تُظهر التكيّف في مواجهة التحديات، والابتكار أثناء الأوقات الصعبة، والقيادة من خلال تبنّي أفضل الممارسات.

كما أنّ شركة ريد ستار للطيران حصلت على جائزة "خدمة الإسعاف الجوي المتميزة"، وكان ذلك أثناء توزيع جوائز إنجازات قطاع الطيران لعام 2023، الذي انعقد في 28 فبراير 2023 في مدينة دبي، الإمارات العربية المتحدة.

نقاط القوة التنافسية

تتمتع شركة هليكوبتر الخليج بمكانة قويّة، وتحظى بسمعة طيبة بين أوساط الشركات الكبرى في قطاع النفط والغاز. كما أنّ الشركة معروفة بشكل جيّد في قطاع خدمات طائرات الهليكوبتر الدولي، وذلك بفضل حجم أسطولها، والإمكانات الفنيّة، ومعايير السلامة والجودة. وتمتلك شركة هليكوبتر الخليج أسطولًا من طائرات الهليكوبتر للخدمات البحرية، الذي يضم أنواعًا مختلفة من طائرات الهليكوبتر من الجيل الحديث، بما فيها طائرتي (AW139) و(AW189) المشهورتين والمُستخدمتين على نطاق واسع في خدمات النقل البحري في دولة قطر، وعلى مستوى العالم أيضًا. وهكذا، فإنّ الشركة تمتلك أسطولًا من طائرات الهليكوبتر، يمنحها ميزة إضافية من حيث المرونة والتحكم الأكثر موثوقية في توريد طائرات الهليكوبتر.

وتواصل شركة هليكوبتر الخليج بناء قدراتها الداخلية المتعلقة بخدمات الصيانة والإصلاح والتشغيل، ولقد نجحت في إضافة عملاء خارجيين إلى قاعدة عملائها. وعلى مدار السنوات الماضية، شهدت مساهمة خدمات الصيانة والإصلاح والتشغيل في أنشطة الأعمال ككل تحسنًا يُعزى بشكل كبير إلى الأنشطة المتنوعة التي تشمل الإصلاح والتشغيل، والدعم البشري. كما أسهمت تنمية القدرات الداخلية الإضافية، مثل ورشة الشفرات وورشة الإسطوانات وورشة المكونات الديناميكية، في زيادة الإيرادات.

يُعد فريق عمل شركة هليكوبتر الخليج من ضمن المتخصصين المهنيين الأكثر خبرة ومهارة في مجال الطيران. وتهدف الشركة إلى استخدام أسطولها وفريق المتخصصين لديها لتقديم الحلول الموثوقة والمرنة التي يحتاجها العملاء بشكل متزايد.

مستجدات التوسّع في الأسواق

خلال العام، نجحت شركة هليكوبتر الخليج في الحصول على تمديدات عقود في السوق القطرية والأسواق العالمية. كما أنها حصلت على عقود جديدة، لمدد تتراوح ما بين قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل، لتقديم الدعم لأنشطة الحفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلى الصعيد المحلي، مُنحت شركة هليكوبتر الخليج تمديدًا لستة أشهر في عقدها الحالي لنقل كبار الشخصيات. وبالإضافة إلى ذلك، كما أُعلن من قبل، تم توقيع عقد شراء طائرات هليكوبتر مع موّرِّد مشهور لتوريد خمس طائرات هليكوبتر، مع إمكانية إضافة خمس طائرات هليكوبتر أخرى، وذلك في خطوة من الشركة لتحديث أسطولها الحالي. ووفقًا للعقد، فإنّ الجدول الزمني لتسليم طائرات الهليكوبتر سيكون بين عامي 2024 و2029.

وبالنظر إلى المستقبل، يتمحور هدف الشركة حول تحقيق النمو في عمليات الطيران الأساسية، وتأسيس أعمال في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل، حيث يسعى القطاع حاليًا لتحصيل الفرص في مختلف الأسواق ضمن إطار استراتيجيته الرامية إلى تحقيق التوسّع العالمي.

الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة

حافظت شركة هليكوبتر الخليج على سجلها الخالي من وقوع أي حوادث في عام 2023، وذلك دون تسجيل وقوع أي حوادث أو إصابات خطيرة، مما يؤكد على التزامنا تجاه سلامة وأمن موظفينا والبيئة. وضمن إطار الالتزام المتواصل تجاه الاستدامة البيئية، نجحت شركة هليكوبتر الخليج في تطبيق معيار الأيزو (2015:14001) في عام 2023. حيث تم دمج هذا المعيار في عمليات الشركة لتحسين نظام الإدارة البيئية، وتعزيز مستوى الأداء البيئي.

وبالتطلع نحو عام 2024، تهدف شركة هليكوبتر الخليج إلى زيادة تعزيز مستوى التزامها البيئي من خلال السعي للحصول على شهادة الأيزو 14001، الأمر الذي يُبرهن على التزام الشركة بالمسؤولية البيئية والممارسات البيئية المستدامة.

واستنادًا إلى النجاحات المُحققة خلال السنة الماضية، واصلت شركة هليكوبتر الخليج جهودها لتعزيز ثقافة تقوم على الوعي بشؤون السلامة والصحة والبيئة. ولقد ساهم هذا التركيز المتواصل على لوائح وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة في اتّساق وثبات أدائنا فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة خلال العام.

تحقيق الفعالية من حيث التكلفة

خلال عام 2023، واصلت شركة هليكوبتر الخليج أهدافها المتعلقة بضبط التكاليف دون المساس بجودة وسلامة العمليات. حيث تم وضع النفقات التي يُمكن التحكم بها تحت المراقبة الدقيقة لضمان ضبط جميع التكاليف بشكل كامل، إضافة إلى الحفاظ على الربحية عند مستوى أمثل، وذلك بقصد اضافة قيمة للمساهمين. وفي المستقبل القريب، ستواصل شركة هليكوبتر الخليج مراجعة أسطولها وعملياتها، مما قد يساهم في خلق فرص للحد من التكاليف التشغيلية أكثر. كما ستواصل الشركة مراجعة النماذج التشغيلية لديها، وتخطيط القوى العاملة، وكفاءة الطائرات، إضافة إلى قيامها بمراجعة جميع الأنشطة الأخرى المضيفة وغير المضيفة للقيمة.

تشغيل الأصول

خلال العام، نُشرت أساطيل طائرات هليكوبتر (AW139) و(AW189) على نحو نشط وفقًا للعقود المُبرمة. كما أنّ شركة هليكوبتر الخليج أضافت نوعًا جديدًا من طائرات الهليكوبتر إلى أسطولها، وهو طائرة هليكوبتر (AS350) التي أتاحت لنا إمكانية تقديم الخدمات بشكل مباشر إلى عرض سيارات الفورمولا-1، الذي أُسند خلال العام الماضي إلى مزوّد خدمات خارجي.

بصفة عامّة، تم تسجيل زيادة في استخدام ساعات الطيران للأسطول من العمليات المحلية والدولية خلال السنة المالية 2023.

تتضمن إدارة أسطول القطاع إجراء تقييم دقيق للطلب المتوقع على خدمات طائرات الهليكوبتر في السوق المستهدفة. وهنا، تجدر الإشارة إلى أنّ شركة هليكوبتر الخليج في رحلة مستمرة من أجل تحسين وتحديث أسطولها الحالي بهدف ضمان الحفاظ على عملائها الحاليين، والمحافظة على أسطول أساسي مزوّد بأحدث التكنولوجيا المصممة للطائرات.

الأداء المالي

تواصل شركة هليكوبتر الخليج تقديم أداءٍ مالي قوي رغم الآثار السلبية الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية. حيث سجّل قطاع الطيران إجمالي إيرادات بواقع 1,035 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 13% مقارنة بالعام الماضي. ويُعزى الارتفاع إلى زيادة ساعات الطيران المسجلة في كل من العمليات المحلية والدولية، ولا سيما في تركيا وأنغولا، مصحوبًا بنمو الإيرادات المُسجّل في قطاع أعمال الصيانة والإصلاح والتشغيل، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في تحقيق الزيادة الإجمالية.

وصل صافي أرباح القطاع إلى 343 مليون ريال قطري، وهو ما يُمثّل زيادة بنسبة 1% مقارنة بالعام الماضي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات والدخل المالي رغم الآثار السلبية المترتبة على انخفاض قيمة العملة من الشركة التابعة التركية. وفي هذا العام، سجلّت شركة هليكوبتر الخليج أعلى مستوى صافي أرباح لها على الإطلاق منذ تأسيسها.

قطاع التأمين

الاستراتيجية

تُركّز الاستراتيجية الرئيسية لقطاع التأمين بشكل أساسي على تعزيز العمل ضمن مجال التأمين الطبي ومجال التأمين على الطاقة، وذلك من خلال زيادة حجم الأقساط عبر الوصول إلى عملاء جُدد ضمن قطاع النفط والغاز وخارجه، إضافة إلى الاستفادة من الفرص المُتاحة من المشاريع الحكومية في مختلف القطاعات.

يظل تحقيق النمو المدفوع بتحسين حجم وتسعير العقود الجديدة وتلك المُقرر تجديدها مع العملاء الحاليين ذو أهمية كبيرة بالنسبة لاستراتيجية القطاع. وتشمل الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى تطبيق سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة المطالبات، بالإضافة إلى تنويع المحفظة الاستثمارية وإعادة التخصيص الاستراتيجي للأصول الاستثمارية بهدف تعزيز مستوى إجمالي أرباح القطاع، وضمان تأمين مركز سيولة قوي.

الإنجازات الرئيسية

حصل قطاع التأمين في مجال الطاقة على النصيب الأكبر من توزيع الأسهم في قطر للطاقة والشركات التابعة لها عبر بروتوكول تقاسم التأمين المحلي (LISP)، وهو ما يُعتبر إقرارًا بقوّة وإمكانيات شركة الكوت، بالمقارنة مع شركات التأمين المحلية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من تأخّر التطبيق الكامل لنظام التأمين الصحي الإلزامي للوافدين، سُجّل تحقيق نمو كبير من خلال تحصيل عملاء جُدد في قطاع التأمين الطبي. وتُعتبر شركة الكوت حاليًا إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم خدمات التأمين الطبي في دولة قطر.

ساهمت إدارة الاستثمارات بشكل إيجابي في تحقيق إجمالي أرباح شركة الكوت رغم التراجع الذي شهده السوق العالمي، وتُعزى المساهمة الإيجابية تلك إلى التخصيص الفعّال للأصول الذي نتجَ عنه تحقيق عوائد أفضل.

تمكّنت شركة الكوت من الاحتفاظ بشهادة الأيزو 9001-2015 الخاصة بها. كما أنّ قطاع التأمين حافظ على تصنيفه الائتماني -A من وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز (S&P)، بنظرة مستقبلية مستقرة.

مستجدات التوسّع في الأسواق

تركّزت استراتيجيات توسّع القطاع بشكل رئيسي حول القطاع الطبي وقطاع الطاقة. ففي قطاع الطاقة المحلي، تركّزت الجهود على تعزيز مستوى القوّة الحالية من خلال الاحتفاظ بالعقود الرئيسية طويلة الأجل، وتحصيل عملاء جُدد، وزيادة التخصيص في بروتوكول تقاسم التأمين المحلي. وفي نفس الوقت، تم تحديد النمو العالمي في قطاع الطاقة في الكثير من المناطق بوصفه عاملًا حاسمًا من أجل توسيع نطاق الحضور العالمي. وتَمثّل هدف قطاع التأمين الطبي في تعزيز مكانته بوصفه مزوّد خدمات رئيسي في مجال التأمين الطبي، وذلك من خلال تحصيل أعمال رئيسية بارزة، وتوسيع المَحافظ الاستثمارية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

في السنتين الماليتين 2022 و2023، انتشر مجال التأمين العام في السوق، وبذلك تمكّن من توسيع نطاق عروضه ليشمل عدد كبير من العملاء على الصعيدين المحلي والدولي. فمنذ عام 2019، نجح القطاع في توسيع نطاق حضوره الإقليمي على نحو استراتيجي، وتركيز جهوده على إرساء علاقات قوية مع العملاء والوسطاء. وبالتالي، فقد أدى هذا النهج الاستراتيجي خلال دورة للسوق أكثر صرامةً إلى إقامة شراكات دائمة مع العملاء، والوسطاء، وشركات إعادة التأمين. كما أنّ جودة الخدمات والحلول التأمينية عززت من ترسيخ هذه الشراكات، وهو يساعد القطاع على مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة، وذلك حتى ضمن ظروف سوقية أكثر ضعفًا، أو في ظل ظهور أطراف فاعلة جديدة.

وفي المقابل، ركّز مجال التأمين الطبي على تطبيق نظام التأمين الصحي في دولة قطر على مرحلتين. حيث تضمنت المرحلة الأولى التأمين الإلزامي على السفر لجميع الزائرين، الذي تم أطلاقه في فبراير من عام 2023، حيث أن شركة الكوت تم أدراجها في موقع وزارة الصحة كواحدة من شركات التأمين المعتمدة لهذا البرنامج مما يمكنا من معالجة الوثائق التأمينية بصورة يومية. أمّا المرحلة الثانية، فقد تركّز هدفها على التأمين الإلزامي لجميع الوافدين، الذي أثبت تحقيقه للأرباح خلال التنفيذ على الصعيد الإقليمي. الكوت في المراحل الأخيرة لتحسين النظام تماشياً مع متطلبات الحكومة، وهنالك مناقشات كثيرة مع وزارة الصحة ولازالت الكوت في انتظار تعليمات وتحديثات من الحكومة بما يخص أطلاق هذا البرنامج.

وبالنظر إلى المستقبل القريب، يُبدي قطاع التأمين إصرارًا على زيادة الحصة السوقية عبر تقديم خطوط إنتاج جديدة في قطاعي الأعمال التجارية والمعاملات الفردية، إلى جانب التزامٍ راسخٍ تجاه تقديم خدمات ذات جودة متميزة.

تحقيق الفعالية من حيث التكلفة

ركّزت شركة الكوت جهودها خلال العام نحو تحقيق أهداف معيّنة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة. أولًا، قامت الشركة بتطبيق برنامج لإعادة التأمين بهدف الحد من التعرض للمطالبات في مجال التأمين الطبي ومجال التأمين العام. ثانيًا، كثّفت شركة الكوت من تركيزها على عملية التحقق من المطالبات، التي تضمنت إجراء عمليات تدقيق لضمان الدقّة في ذلك. أخيرًا، إلى جانب عقد مفاوضات شاملة، تم اتخاذ إجراءات صارمة في عملية اختيار المورّدين لتقديم نفس جودة الخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

وخلال العام، نجح القطاع على نحو فعّال في ضبط نفقات المطالبات الخاصة به على مستوى القطاع ككل قياسًا على مستوى نمو الأقساط. ومُستقبلًا، سيحافظ القطاع على التزامه تجاه تحديد النفقات الإضافية وتحسينها، دون التأثير سلبيًا على عمليات القطاع.

الأداء المالي

شهد قطاع التأمين ارتفاعًا في الإيرادات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بنسبة بلغت 33% مقارنة بالعام الماضي، حيث وصلت الإيرادات إلى 1.1 مليار ريال قطري. وتُعزى الزيادة الملحوظة في الإيرادات بشكل رئيسي إلى إبرام عقود جديدة في مجال التأمين الطبي، وزيادة عدد أقساط التأمين في مجال التأمين العام.

وإلى جانب ذلك، ازداد صافي أرباح القطاع بنسبة بلغت 52% مقارنة بالعام الماضي، ليبلغ قيمة 103مليون ريال قطري. و يُعزى النمو الكبير في صافي الأرباح بشكل رئيسي إلى زيادة تدفق الإيرادات، وتحسّن مستوى الدخل الاستثماري بشكل قوي.

ساهمت الاستثمارات بشكل إيجابي في تحقيق إجمالي أرباح شركة الكوت رغم التراجع الذي شهده السوق العالمي، وتُعزى المساهمة الإيجابية تلك إلى التخصيص الفعّال للأصول الذي أدى إلى زيادة الأرباح.

قطاع خدمات التموين:

الاستراتيجية

سنواصل العمل على زيادة حصتنا في السوق من خلال الاستمرار في التركيز بشدة على زيادة عدد العملاء، مع الاعتماد في ذات الوقت على علامتنا التجارية والشهرة التي نحظى بها في السوق.

التوسّع في السوق: استراتيجية أساسية لأنشطة أعمالنا في مجال خدمات التموين

نعمل على حصد المنافع من عملية الاندماج التي أُعلن عنها سابقًا، والاستفادة من أوجه التآزر التي ستنشأ عن ذلك، مع التركيز على خلق قيمة مُضافة للمساهمين لدينا. وعلى نحو تصاعدي، سنعمل على دمج عمليات الشركات الثلاث من خلال الاستفادة من تحسن كفاءة سير العمل ووفورات الحجم المتعلقة بالمشتريات من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإمكانات والعائدات، وهو ما سيؤدي بالنتيجة إلى تسريع وتيرة النمو وفقًا للاستراتيجية التي تتبناها المجموعة.

تحقيق الفعالية من حيث التكلفة

نظرًا لكوننا إحدى أكبر الجهات الرئيسية الفاعلة في قطاع تقديم خدمات التموين، فإننا سنحصل على مزايا تنافسية بفضل حجم المشتريات الخاص بنا والتركيز على فعالية التكلفة، وبالتالي سيحصل عملائنا على قيمة أكبر بفضل هذه المزايا التنافسية. وعلى الرغم من وجود ضغوط تضخمية عالمية وشكوك تكتنف المشهد في الاقتصاد الكلي، إلّا أننا نتمتع بنموذج أعمال مرن وقوي، كفيل في مساعدتنا على الحد من تأثير هذه التحديات. ولدينا استراتيجية واضحة لاغتنام هذه الفرصة استنادًا إلى نطاق عملنا وخبراتنا.

نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات

استعراض عام

تأسست الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في 12 فبراير 2008 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات مختلفة هي التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة كافة وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات. وتُدار عمليات الشركات التابعة من قِبَل مجالس إدارتها وفرقها الإدارية العليا، كلا فيما يخصه بصورة مستقلة.

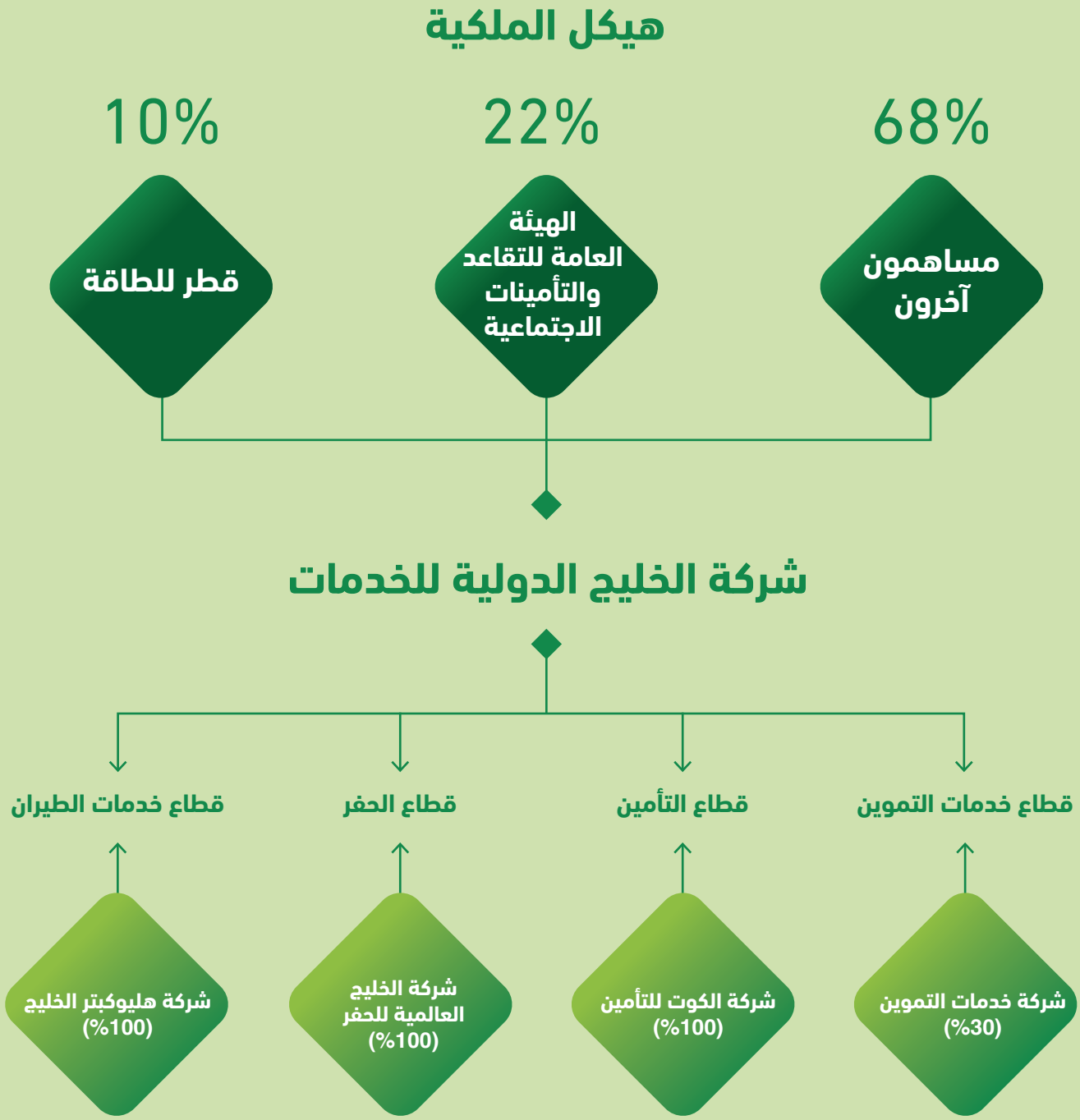

أداء المجموعة لعام 2023

الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (مليون ريال)

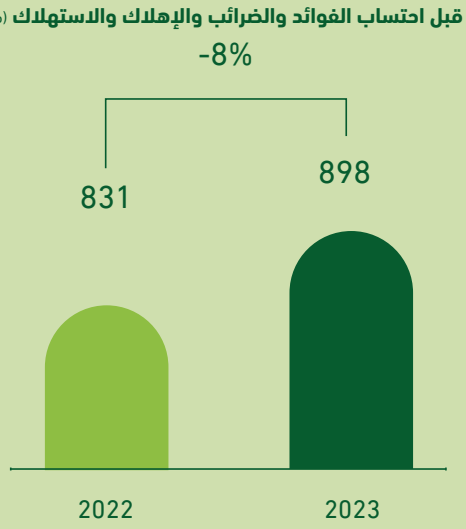

الإيرادات (مليون ريال قطري)

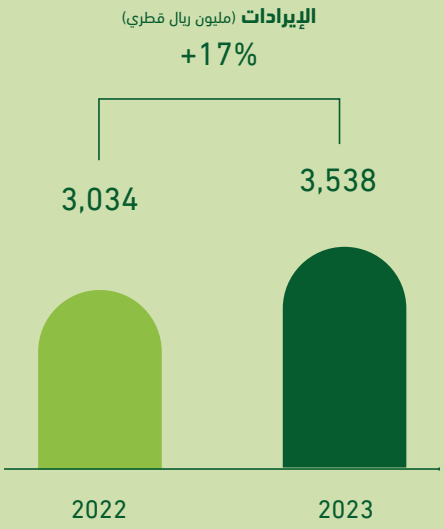

العائد على السهم (ريال قطري)

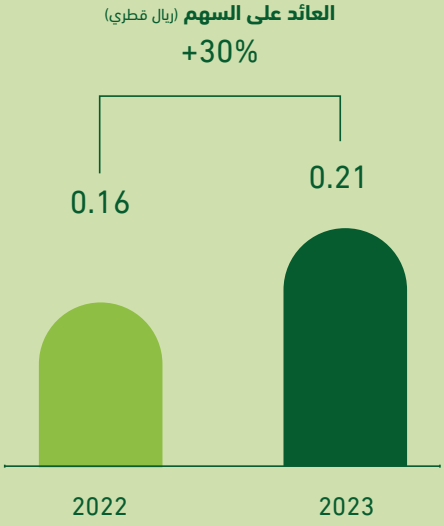

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

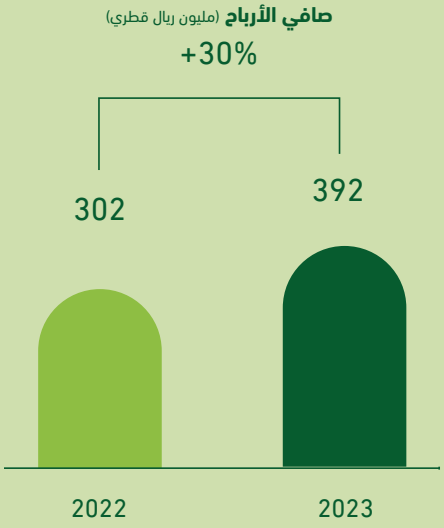

إجمالي الدين (مليون ريال قطري)

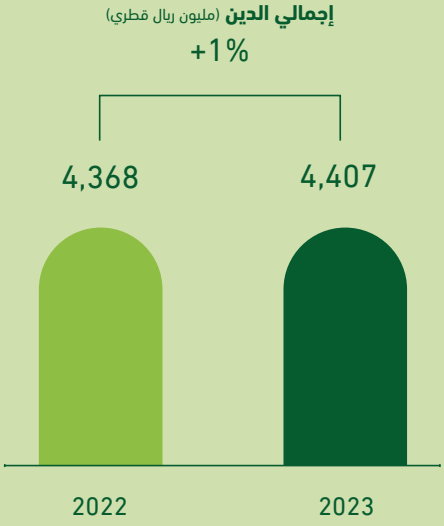

إجمالي الأصول (مليار ريال قطري)

نبذة حول
قطاعات أعمال المجموعة

تعمل المجموعة في أربعة قطاعات مختلفة،
.وهي الحفر والتأمين وخدمات الطيران والتموين

قطاع الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست شركة الخليج العالمية للحفر عام 2004، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للطاقة (60%) وشركة الحفر اليابانية (40%). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للطاقة على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر 69.99%، ثم حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى شركة الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من 1 مايو 2014، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها 30% والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات.

وتمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر 14 منصة حفر (7 منصات بحرية و7منصات برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

أبرمت شركة الخليج العالمية للحفر اتفاقية لمشروع مشترك مع شركة "سي درل"، ألا وهو "جلف درل"، والذي تنقسم ملكيته بين الشركتين بالتساوي، وذلك لدعم تنفيذ عقود الحفر التي تم إرساؤها على شركة الخليج العالمية للحفر لتقديم خدمات الحفر ضمن مشروع توسعة حقل الشمال. وتتضمن العقود توفير خمس منصات حفر بحرية، حيث بدأ بالفعل تشغيل جميع منصات الحفر على مراحل مختلفة خلال عامي 2020 و2021. وفي إطار الاتفاقية، سيحصل المشروع المشترك على منصات الحفر من شركة "سي درل" وشركة أخرى ليست طرفاً في الاتفاقية، وذلك على أساس إيجاري (إيجار تشغيلي)، وسيكون مسؤولاً عن سدد قيمة التشغيل اليومية المتفق عليها إلى الجهات الموفرة لتلك المنصات. ولم تساهم شركة الخليج العالمية للحفر بأي مبلغ رأسمالي في المشروع المشترك الذي تعاقد معها من الباطن على تجهيز وإدارة منصات الحفر لتلبية متطلبات العقد الخاص بتقديم الخدمات.

الأداء المالي لقطاع الحفر لعام 2023

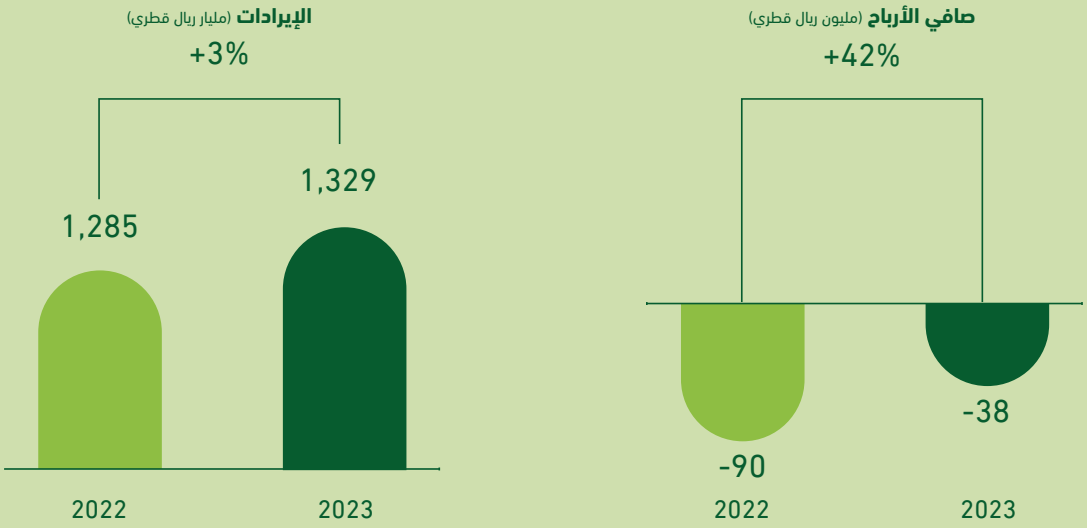

قطاع خدمات الطيران

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام 1970 تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للطاقة عام 1998. وقد حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الشركة إلى المجموعة عام 2008. وتقدم شركة هليكوبتر الخليج خدمات النقل بالهليكوبتر في قطر والخليج وأفريقيا وأوروبا والهند وتركيا.

وتعتبر شركة هليكوبتر الخليج إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم خدمات الطيران التجارية، حيث تدير عمليات في مختلف أنحاء العالم، بدءاً من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا، وتمتلك أسطولاً يضم 62 طائرة. وتتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر تتضمن خدمات النقل البحرية والبرية، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، وتلبية متطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل، والتدريب بالمحاكيات وصيانة المكونات.

وتمتلك شركة هليكوبتر الخليج بصورة مباشرة / غير مباشرة حصة في الشركات التالية في مواقع دولية مختلفة:

اسم الشركة	العلاقة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
			2023	2022
اير أوشن ماروك	مشروع مشترك	المغرب	%49	%49
يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد	شركة تابعة	الهند	%90	%90
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات التأجير	شركة تابعة	المغرب	%100	%100
شركة المها للطيران	شركة تابعة	ليبيا	%100	%100
ريدستار هافيسيليك هزمتليري	شركة تابعة	تركيا	%100	%100
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات والتأجير	شركة تابعة	المغرب	%100	%100

الأداء المالي لقطاع خدمات الطيران لعام 2023

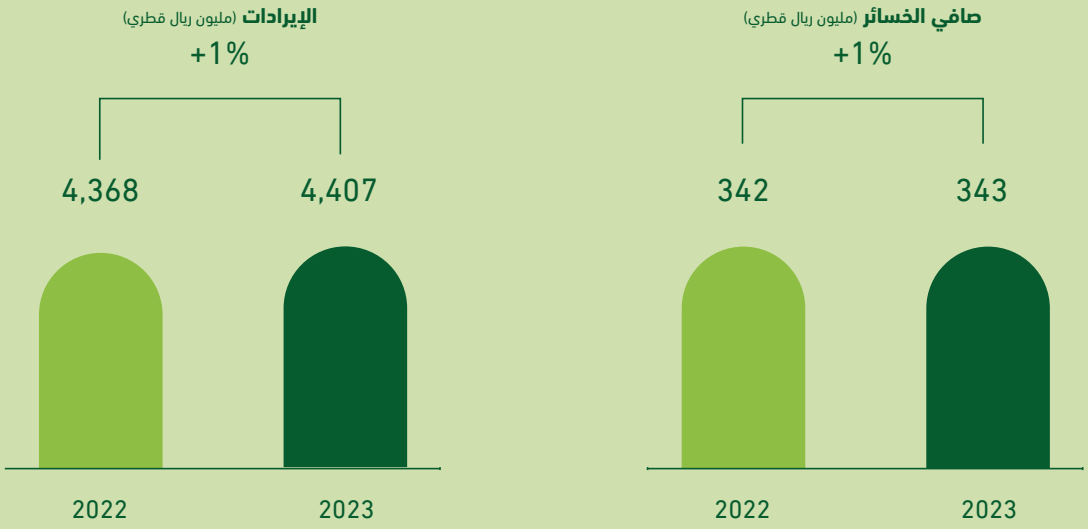

قطاع التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام 2003، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

الأداء المالي لقطاع التأمين لعام 2023

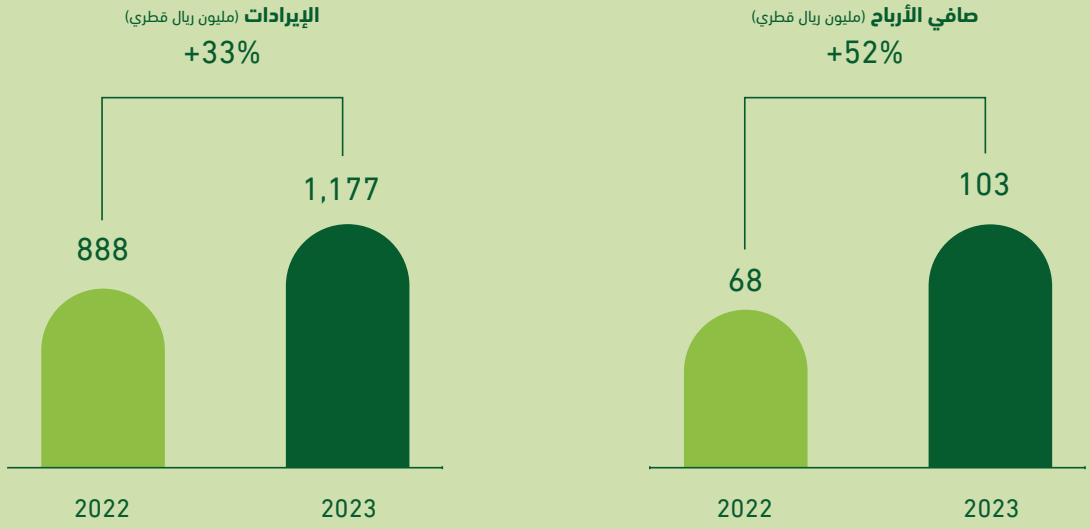

ملاحظة: تمت إعادة تبويب المبالغ المقارنة لفترة التسعة أشهر من عام 2022 بعد اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17.
.انخفضت الإيرادات بواقع 16 ملايين ريال قطري وصافي الأرباح بمقدار 4 ملايين ريال قطري

قطاع التموين

شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة

تأسست شركة أمواج في عام 2006 كشركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة قطر للطاقة، ثم استحوذت عليها شركة الخليج الدولية للخدمات (GIS) في تاريخ 1 يونيو 2012. وإلى جانب هدفها الأساسي المتمثل في تقديم خدمات التموين عالية الجودة، عملت شركة أمواج على تنويع خدماتها التي أصبحت تشمل التنظيف، ومكافحة الآفات، وتوريد القوى العاملة، وإدارة المرافق، وإدارة المخيمات، وتقديم خدمات الطعام للأفراد والشخصيات المهمة. ومع خدمات إدارة المرافق الخفيفة التي تشمل خدمات التنظيف التجارية للأماكن الداخلية والخارجية، تقدّم الشركة لعملائها مجموعة شاملة من الخدمات الفعّالة التي تتضمن خدمات التنظيف، وغسل الملابس، والحراسة. كما أنّ شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة توفّر خدمات متميزة ذات جودة عالية في مجال الضيافة للشخصيات المهمة وخدمات ضيافة الشركات لمناسبات خاصة صغيرة أو احتفالات كبيرة رفيعة المستوى، إضافة إلى خدمات التموين في مآدب الأعراس، وغير ذلك من الخدمات.

شهد عام 2023 عملية إدماج جميع أسهم شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة مع مساهمة عينية من جانب شركة الشقب أبيلا للخدمات التموينية ("الشقب") وشركة أطياب للخضار والفواكه ("أطياب")، مع تحديد تاريخ 1 يناير 2023 كموعدٍ لبدء الاستفادة الاقتصادية. وتتماشى عملية الاندماج مع الإعلان الذي قمنا به في تاريخ 21 سبتمبر 2023، وموافقة الجمعية العامة غير العادية في تاريخ 13 مارس 2023. حيث قام مجلس الإدارة بتنفيذ عملية الدمج بشكل دقيق، وقام بحل مجلس إدارة أمواج السابق، وعيّن أعضاء مجلس إدارة جُدد من المساهمين المعنيين.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهري المركز المالي الموحد لشركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.("الشركة") وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2023 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023.
- بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة، والتي تشمل معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية المستخدمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لبناء أساس مناسب لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

التدقيق الرئيسية	• المحاسبة عن معاملة شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة (شركة أمواج) • تقييم موجودات ومطلوبات عقود التأمين • الانخفاض في قيمة الحفارات

كجزءٍ من تصميم التدقيق الخاص بنا، حدّدنا الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بعين الاعتبار الأحكام الشخصية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيّز يُمثِّل أحدَ مخاطرِ التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به من أجل أداء ما يكفي من عمل لنتمكن من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، آخذين في الاعتبار هيكل المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية ومجالات الصناعة التي تعمل فيها المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمّية أثناء تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تطرّقنا لهذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نبدي أي رأيٍ منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
المحاسبة عن معاملة شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة (شركة أمواج)	
في 16 أكتوبر 2023، استحوذت إحدى الشركات التابعة للمجموعة، وهي شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة (شركة أمواج)، والتي تمثل قطاع التموين للمجموعة، على 100% من أسهم منشآت مختارة من شركة الشقب أبيلا للتموين ذ.م.م. وشركة أطياب للخضار والفواكه ذ.م.م. وفي الوقت نفسه، حوّلت المجموعة 35,7% من ملكيتها في شركة أمواج لخدمات التموين إلى شركة تموين كابيتال، و34,3% إلى شركة أبيلا قطر الدولية. أدى هذا الاستحواذ إلى إلغاء التوحيد في شركة أمواج الذي أُدرِج في هذه البيانات المالية المتوحدة كعمليات متوقفة وتم الاعتراف بالحصة المحتفظ بها كاستثمار في شركة مستثمرة فيها بطريقة حقوق الملكية مع ملكية فعلية بنسبة 30%. بلغت القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها 345 مليون ريال قطري، وبلغت القيمة الدفترية لصافي الموجودات التي أُلغِي توحيدها 371 مليون ريال قطري، ما أدى إلى خسارة من إلغاء التوحيد بقيمة 26 مليون ريال قطري. وتم الاعتراف بالشهرة الاسمية بقيمة 294 مليون ريال قطري كجزء من المعاملة. كما هو مطلوب بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" تم إجراء توزيع سعر الشراء الاسمي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "اندماج الأعمال" لحساب هذه المعاملة. يتطلب ذلك من الإدارة إجراء افتراضات جوهرية كجزء من تحديد القيم العادلة للموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة. قامت المجموعة بتعيين خبراء تقييم مستقلين لتحديد القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها والقيم العادلة التي تشكل جزءًا من مخصص سعر الشراء الاسمي. لقد اعتبرنا ذلك مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لتدقيق السنة الحالية نظراً للافتراضات الجوهرية المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها والقيم العادلة للموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة. راجع الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل: • إيضاح 10: الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية و • إيضاح 7: العمليات المتوقفة.	تضمنت إجراءاتنا ما يلي: • اطّلعنا على عملية الاندماج والاتفاقيات ذات الصلة وقيّمنا مدى ملاءمة تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي فقدت فيه المجموعة السيطرة على شركة أمواج. • قيّمنا المنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها في شركة أمواج. كما قيّمنا افتراضات التقييم الرئيسية المستخدمة. • قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلالية المقيمين الخارجيين العاملين لدى المجموعة. كما حصلنا على تقارير التقييم وناقشناها مع المقيمين الخارجيين المنهجيات والافتراضات الرئيسية المستخدمة. • قمنا بالإجراءات التالية، باستخدام مدخلات خبراء التقييم الداخليين (عند الضرورة)، فيما يتعلق بالقيمة العادلة للحصة المحتفظ بها والقيم العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد والتي شكّلت جزءاً من مخصص سعر الشراء الاسمي، حسب الاقتضاء: - نظرنا في مدى ملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تحديد القيم العادلة بناءً على متطلبات التقارير المالية وممارسات السوق المعمول بها. - قارنّا بعض المدخلات الرئيسية غير القابلة للملاحظة التي تشكل القيم العادلة للوثائق الداعمة مثل الخطط المالية المعتمدة. - اختبرنا على أساس العينة بيانات المدخلات الداعمة لحساب الموجودات غير الملموسة المعترف بها. - قيّمنا مدى معقولية القيم العادلة الناتجة بناءً على بيانات السوق القابلة للمقارنة. • نظرنا في مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
تقييم موجودات ومطلوبات عقود التأمين	
تقييم مطلوبات المطالبات المتكبَّدة - أفضل تقدير للمطلوبات وتسوية المخاطر يعد تقييم مطلوبات المطالبات المتكبدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 مجالًا أساسيا للإدارة، حيث يتطلب بشكل أساسي استخدام طرق ونماذج اكتوارية معقدة لحساب احتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها والأحكام الإدارية الجوهرية والافتراضات الاكتوارية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستوفاة. • تعتبر الطرق الاكتوارية المعقدة على وجه التحديد طرق مهمة لتقدير التدفقات النقدية التعاقدية، بما في ذلك توقعات المطالبات النهائية وأنماط تطور المطالبات. • تتضمن الأحكام والافتراضات الرئيسية الأساليب المستخدمة لتحديد القيمة الزمنية للنقود والتقنية المستخدمة لتحديد تعديل المخاطر لمخاطر غير المالية. ويتطلب تحديد معدل الخصم الذي يعكس خصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة لعقود التأمين أحكام وتقديرات جوهرية. ويُحدَّد تعديل المخاطر الذي يعكس التعويض الذي تطلبه الشركة لتحمُّل عدم التأكد من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية باستخدام نماذج اكتوارية معقدة وعوامل أخرى مستمدة من المتطلبات التنظيمية. وبالتالي، فإن المبلغ النهائي للمطالبات يمكن أن يختلف بشكل مادي عن أفضل تقدير للمطلوبات لحالات عدم التأكد المحيطة بالمبلغ وتوقيت وتكرار وشدة المطالبات وصعوبة توقع الاحتياطات المتعلقة بضغوطات التضخم. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت مطلوبات المطالبات المتكبَّدة 1,013 مليون ريال قطري. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 3 و25 حول البيانات المالية للاطِّلاع على السياسة المحاسبية والأحكام والتقديرات والمعلومات الأخرى المتعلقة بقياس مطلوبات المطالبات المتكبّدة. تقييم التزام التغطية المتبقية أهلية نهج تخصيص قسط التأمين في تاريخ الانتقال إن نهج تخصيص قسط التأمين هو نهج مبسط لقياس التزام التغطية المتبقية، والتي قد تختار الشركة استخدامه عندما يقدم نهج تخصيص قسط التأمين قياسًا لا يختلف جوهريًا عن ذاك الذي بموجب نهج القياس العام للعقود مع فترة تغطية تزيد عن سنة واحدة (اختبار أهلية نهج تخصيص قسط التأمين). كما يتطلب من الإدارة إصدار أحكام جوهرية لتحديد التوقع المعقول بأن القياس بموجب نهج تخصيص قسط التأمين لن يختلف بشكل جوهري عن نموذج القياس العام. إن بعض العقود الصادرة عن المجموعة لها فترة تغطية تزيد عن سنة واحدة، ولكن استنادا إلى أحكام الإدارة، فإن هذه العقود قد اجتازت اختبار أهلية نهج تخصيص قسط التأمين عند الاعتراف الأولي. أجرت الإدارة تقييمًا كميًا لأهلية نهج تخصيص قسط التأمين في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 واستمرت في قياس الالتزام في تواريخ القياس اللاحقة باستخدام نهج تخصيص قسط التأمين.	تضمنت اجراءاتنا تقييم مطلوبات المطالبات المتكبدة: • فهم وتقييم عملية الإدارة لتقييم المطالبات القائمة واحتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها. • قمنا باختبار مدى اكتمال بيانات المدخلات المستخدمة لقياس مطلوبات المطالبات المتكبّدة في تاريخ الانتقال ولكل من فترات التقارير اللاحقة. • وقمنا باختبار، على أساس العينة، دقة بيانات المدخلات المستخدمة لقياس مطلوبات المطالبات المتكبّدة في تاريخ الانتقال ولكل من فترات التقارير اللاحقة. • وقد تم الحصول عليها من مستشاري الإدارة الخارجيين المستقلين لتقدير احتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها والأحكام والافتراضات الداعمة. • لقد اشركنا المتخصصون الاكتواريون فيما يلي: - تقييم المنهجية والافتراضات المتعلقة بأفضل تقدير للمطلوبات (احتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها)، وتعديل المخاطر، والخصم مقابل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 ("المعيار") في تاريخ الانتقال (31 ديسمبر 2021) وكل فترات التقارير اللاحقة (31 ديسمبر 2022 و2023). - إعادة إجراء، على أساس العينة، تقدير مستقل لاحتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها لقطاعات الأعمال المادية. - تحديد نطاق معقول مستقل لحساب تقييم المخاطر باستخدام بيانات الشركة. - اختبار الإفصاحات الكمية ذات الصلة المطلوبة بموجب المعيار • تنفيذ إجراءات تحليلية شاملة مستقلة على أرصدة مطلوبات المطالبات المتكبّدة. تقييم التزام التغطية المتبقية أهلية نهج تخصيص قسط التأمين في تاريخ الانتقال • تم الحصول عليها من إطار اختبار أهلية نهج تخصيص قسط التأمين الخاص بالإدارة بالإضافة إلى تقييماتها النوعية والكمية في تاريخ الانتقال وتقييماتها النوعية لفترات التقارير اللاحقة (أي 2022 و2023). • لقد أشركنا المتخصصون الاكتواريون فيما يلي: - تقييم إطار اختبار أهلية نهج تخصيص قسط التأمين للإدارة وتفسير وتطبيق نهج تخصيص قسط التأمين مقابل متطلبات المعيار. - إجراء اختبار كمي مستقل لأهلية نهج تخصيص قسط التأمين لعينة من المجموعات غير المؤهلة تلقائيًا، كما في تاريخ الانتقال. - بالنسبة للفترات اللاحقة، لا يوجد تغيير في مراجعة التقييم النوعي التابع للإدارة بشأن أهلية نهج تخصيص قسط التأمين، و -على أساس العينة- إجراء عمليات إعادة حساب مستقلة لتأكيد أهلية نهج تخصيص قسط التأمين.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
مكوّن الخسارة يتم زيادة مطلوبات التغطية المتبقيّة إذا كانت مجموعة العقود مثقلة بالالتزامات عند الاعتراف الأولي أو أصبحت مثقلة بالالتزامات لاحقا. تحتسب الشركة مكون الخسارة لمطلوبات التغطية المتبقّية المقاسة باستخدام نهج تخصيص قسط التأمين مع الإشارة إلى نموذج القياس العام لتوقعات مطلوبات التغطية المتبقّية. ويتطلب ذلك حسابات اكتوارية معقدة ومدخلات وافتراضات جوهرية (مثل افتراضات المطالبات وافتراضات المصروفات وأنماط دفع المطالبات). كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت مطلوبات التغطية المتبقية 239 مليون ريال قطري. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 3 و25 حول البيانات المالية الموحدة للاطلاع على السياسة المحاسبية والأحكام والتقديرات والمعلومات الأخرى المتعلقة بقياس مطلوبات التغطية المتبقيّة. اعتبرنا هذه الأمور ذات أهمية بالغة بالنسبة لتدقيق السنة الحالية نظراً للتقديرات الهامة التي ينطوي عليها تحديد موجودات ومطلوبات عقود التأمين المادية ونظراً لحقيقة أن منهجيات الحساب قد تغيرت بشكل جوهري عن السنة السابقة حيث إن هذه هي السنة الأولى لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين"..	**مكوّن الخسارة** • تم الحصول من مستشاري الإدارة على المنهجية المستخدمة لحساب مكون الخسارة. • لقد أشركنا المتخصصون الاكتواريون فيما يلي: - تقييم المنهجية المستخدمة مقابل متطلبات المعيار. - تقييم الافتراضات الجوهرية المستخدمة في الحساب (أي نسب المطالبات ونسب المصروفات). - إجراء حساب مستقل لمكون الخسارة لتحديد ما إذا كانت المبالغ التي سجلتها الإدارة تقع ضمن نطاق معقول من توقعاتنا المستقلة.
الانخفاض في قيمة الحفارات	
يشتمل صافي موجودات المجموعة على موجودات ثابتة ملموسة في تاريخ التقرير بقيمة دفترية تبلغ 5,506 مليون ريال قطري. ومن بين هذه الموجودات الثابتة المتعلقة بقطاع الحفر مبلغ قدره 4,259 مليون ريال قطري. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات" تقييم هذه الموجودات لتحديد الانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات انخفاض في القيمة. نظراً للطبيعة الدورية لقطاع أعمال النفط والغاز، هناك خطر محتمل يتمثل في أن هذه الموجودات قد لا تحقق تدفقات نقدية واردة بما يتماشى مع التوقعات والتنبؤات، مما يؤدي إلى انخفاض في القيمة. يتضمن تقييم المجموعة للقيمة الاستخدامية لوحدات تكوين النقد الخاصة بها تقديراً للأداء المستقبلي للأعمال المعنية. وعلى وجه الخصوص، فإن تحديد القيمة الاستخدامية حساس للافتراضات الجوهرية للأسعار المستقبلية ومعدلات الخصم. نتيجة لاختبارات الانخفاض في القيمة التي أُجريت، لم يُعترف بأي انخفاض في القيمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. اعتبرنا أن تقييم المجموعة للانخفاض في القيمة هو مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لعملية تدقيق السنة الحالية بسبب الأحكام والافتراضات الهامة التي وضعتها الإدارة عند إجراء تقييمات الانخفاض في القيمة. راجع الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل: الإيضاح 2-4: استخدام الأحكام والتقديرات الإيضاح 6: الممتلكات والمعدات.	نفذنا إجراءات التدقيق على هذا الإطار الهام من المخاطر، والتي تضمنت مجموعة من اختبارات الضوابط الرقابية والإجراءات الجوهرية كما هو موضح أدناه: • لقد حصلنا على فهم للعملية التجارية المتعلقة بانخفاض القيمة. • قمنا بمراجعة تقييم المجموعة لتحديد ما إذا كان هناك أي سبب لانخفاض القيمة؛ • لقد حصلنا على نموذج التقييم واختبرنا الدقة الحسابية للنموذج التي استخدمته الإدارة. كما قيَّمنا مدى ملاءمة منهجية التقييم (نموذج التدفقات النقدية المخصومة) التي استخدمتها الإدارة، مع الإشارة إلى ممارسات السوق ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات". قيَّمنا مدى موثوقية ميزانيات المجموعة المدرجة في خطط الأعمال (والتي تشكِّل أساس توقعات التدفقات النقدية)، من خلال مقارنة ميزانيات الفترة الحالية بالنتائج الفعلية وتقييم الاختلافات الملحوظة مقابل الوثائق والتفسيرات الأساسية التي تم الحصول عليها من الإدارة. كما اتفقنا على الإيرادات والتكاليف المستخدمة في حساب توقعات التدفقات النقدية على الميزانيات المعتمدة و/أو خطط الأعمال وقياس افتراضات أسعار اليوم لبيانات السوق. - استخدمنا متخصصي التقييم الداخلي لدينا لدعمنا في تقييم الافتراضات والمنهجية التي استخدمتها الإدارة، وعلى وجه الخصوص، قمنا بحساب المتوسط التكلفة المرجح لرأس المال بشكل مستقل. - أجرينا تحليلات الحساسية لتحديد التغيرات في الافتراضات الرئيسية، وهي معدلات الخصم وأسعار اليوم التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في القيمة. نظرنا فيما إذا كانت هذه التغييرات محتملة بشكل معقول. - كما قيَّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في الإيضاح رقم 6 المتمم للبيانات المالية الموحدة، ولا سيما إفصاحات الحساسية فيما يتعلق بالتغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات التي قد تؤدي إلى انخفاض في القيمة.

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات)، والذي تم تزويدنا به قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا والتقرير السنوي الكامل والذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي بأي شكل أي استنتاج للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

إن اعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل لهذه للبيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية عند إعداد بيانات مالية موحدة خالية من التحريفات المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

إن أعضاء مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولون عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن في نيّة أعضاء مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو أنه ليس لديهم بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوما عن أي تحريف مادي في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزءٍ من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس إدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأةٍ مستمرةٍ بناءً على أدلة التدقيق التي توصّلنا إليها. وفي حال استنتجنا وجودَ شكٍّ جوهري، فإننا مطالبون بتسليط الضوء في تقرير التدقيق على الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أمّا في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبّب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقّف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

ونقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصور جوهري في ضوابط الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال عملية التدقيق وغيرها من الأمور.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بهذا الخصوص.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة المالية للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمرٍ ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي وجدناها ضروريةً لأغراض عملية التدقيق التي أجريناها.
- أن الشركة قد أجرَت الجرد الفعلي للمخزون في نهاية السنة وفقاً للأصول المرعية.
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها.
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات الشركة.
- أنه لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أيا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2023.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120155)

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

14 فبراير 2024

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2023

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016، قمنا بإجراء ارتباط تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية" لشركة الخليج الدولية للخدمات ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2023 استناداً إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي".

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن تقديم تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية"، والذي يشتمل على:

- تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.
- وصف العمليات الهامة وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.
- تقييم شدة تأثير التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور في ضوابط الرقابة، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في 31 ديسمبر 2023.

سيعتمد التقييم الوارد في التقرير السنوي على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات مراقبة المخاطر المقدمة من إدارة الشركة:

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة.
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.

كذلك يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع أنظمة رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناء على إطار العمل الصادر من إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات الشركة.
- حماية موجوداتها.
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها.
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء رأي التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" كما هو معروض في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية"، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. ولأغراض هذه المهمة، تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في: إدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والنقد والمعاملات بين الشركات وإدارة المحاسبة وإقفال معاملات السجلات المالية في نهاية العام.

يتضمن ارتباط التأكيد لإبداء استنتاج تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، يتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا بشأن أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ما يلي:

- التوصل إلى فهم لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي.
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- متابعة الأنشطة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم التشغيل، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم تصميم ضوابط الرقابة بالشكل تشغيلها بفعالية المناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المشار إليها في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي. تشمل ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما تلك السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.
2. تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة.
3. تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة (ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية)، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، والتقرير السنوي الكامل، والذي من المتوقع أن يكون متاحًا لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

الرأي

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، كما تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2023.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق لشركة الخليج الدولية للخدمات على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة و عمليات مشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120155)

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

41 فبراير 2024

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات

تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناءً على قرارها رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2023 ("متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية")

مقدمة

وفقا لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (5) لسنة 2016، لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود بشأن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية لشركة الخليج الدولية للخدمات ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2023.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية - كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات - والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة وقانون الحوكمة للشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا للقرار رقم (5) لسنة 2016 وإعداد مجلس الإدارة تقييم أعضاء مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات الهيئة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة، حيثما يتم التخفيف منها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم و تنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، بما في ذلك الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استدعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية – كما وردت في تقرير حوكمة الشركات – لا يعبر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية عن التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام بناء على اجراءات التأكيد المحدودة التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد لفت انتباهنا مما يجعلنا نعتقد أن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ككل ليس معداً من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المنفذة في عملية تأكيد محدودة من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل في نطاقها من ارتباط التأكيد المعقول. بالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها إذا كان هذا ارتباط تأكيد معقول.

يتضمن ارتباط التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي لتقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، سواء كانت مستحقة لاحتيال أو خطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة حسب الضرورة في الظروف. إن ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي يتم تنفيذها استجابة للمخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، فإننا لا نبدي استنتاجًا معقولًا بشأن ما إذا كان تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، ككل، قد تم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بتنفيذها إلى حكمنا المهني وشملت الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات التقرير للشركة والاتفاق مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات أعلاه بما يلي:

- استفسرنا من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام، والإجراءات المتبعة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية المتبعة من قبل الإدارة لتقييم الالتزام بهذه المتطلبات.
- نظرنا في الإفصاحات من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات مع متطلبات المادة 4 من النظام.
- وافقنا على المحتويات ذات الصلة بتقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات نسبة إلى السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة.
- أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، والأدلة المراقبة التي تم جمعها من قبل الإدارة. وقمنا بتقييم ما إذا كان قد تم الإفصاح عن أي انتهاكات لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية - كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات - إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من جميع النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدودة لدينا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للالتزام بالمتطلبات. لذلك، فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

الاستقلالية ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لاعتماد متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كان إجراء الالتزام قد تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لن يحافظوا على سجل التدقيق. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة لأنظمة الرقابة الداخلية على الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

المعلومات الأخرى

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة (لكنها لا تتضمن تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات)، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي الكامل، والذي من المتوقع أن يكون متاحًا لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات، لا تغطي المعلومات الأخرى، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمهة التأكيد حول "تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

بناءًا على إجراءات التأكيد المحدود الموضّحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بشأن الإلتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات، لا يعرض بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، إلتزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2023.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120155)

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

41 فبراير 2024

البيانات المالية الموحدة

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

بيان المركز المالي الموحد

	الإيضاح	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (مُعدّلة)*	31 يناير 2022 (مُعدّلة)*
الموجودات				
موجودات غير متداولة				
ممتلكات ومعدات	6	**5,506,609**	5,560,956	5,591,281
الشهرة	7	**-**	303,559	303,559
موجودات حق الانتفاع	8	**28,386**	49,571	65,664
موجودات العقد	13	**13,104**	13,104	9,464
شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	10	**390,052**	28,088	12,078
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**367,949**	306,592	418,658
		6,306,100	6,261,870	6,400,704
الموجودات المتداولة				
مخزون	12	**440,351**	393,170	284,088
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	11	**469,342**	438,185	420,689
ذمم مدينة تجارية وأخرى	13	**870,544**	1,029,173	1,008,798
موجودات أخرى	18	**149,616**	120,833	102,859
موجودات عقود إعادة التأمين	25.2.1	**775,666**	668,446	677,901
استثمارات قصيرة الأجل	14	**718,793**	746,126	348,632
أرصدة بنكية أخرى	15.1	**47,079**	48,619	48,619
نقد وشبه النقد	15	**530,107**	347,828	300,788
		4,001,498	3,792,380	3,192,374
إجمالي الموجودات		**10,307,598**	10,054,250	9,593,078
حقوق الملكية والمطلوبات				
حقوق الملكية				
رأس المال	16	**1,858,409**	1,858,409	1,858,409
احتياطي قانوني	17(أ)	**394,367**	384,339	377,308
احتياطي عام	17(ب)	**74,516**	74,516	74,516
احتياطي تحويل العملات	17(ج)	**(23,118)**	(25,961)	(54,719)
احتياطي القيمة العادلة	17(د)	**(18,409)**	(27,646)	3,786
أرباح مدورة		**1,551,370**	1,365,244	1,077,214
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة		**3,837,135**	3,628,901	3,336,514
حصص غير مسيطرة		**(482)**	(312)	(198)
إجمالي حقوق الملكية		**3,836,653**	3,628,589	3,336,316

	الإيضاح	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (مُعدّلة)*	31 يناير 2022 (مُعدّلة)*
المطلوبات				
المطلوبات غير المتداولة				
مطلوبات الإيجار	9	**23,135**	7,432	15,947
قروض واقتراضات	19	**4,138,728**	2,633,625	3,692,705
مطلوبات العقد		**2,730**	2,730	1,820
مطلوبات الضريبة المؤجلة		**14,672**	19,629	10,796
مخصص تكاليف إيقاف العمل	20	**-**	45,899	45,669
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	21	**80,668**	112,028	101,259
		4,259,933	2,821,343	3,868,196
المطلوبات المتداولة				
مطلوبات الإيجار	9	**5,250**	33,939	28,868
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	23	**47,079**	48,619	50,429
قروض واقتراضات	19	**268,102**	1,734,430	674,156
ذمم دائنة تجارية وأخرى	22	**638,705**	693,035	602,948
مطلوبات عقود التأمين	25.2.2	**1,251,876**	1,079,705	1,028,718
مطلوبات العقد		**-**	14,590	3,447
		2,211,012	3,604,318	2,388,566
إجمالي المطلوبات		**6,470,945**	6,425,661	6,256,762
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**10,307,598**	10,054,250	9,593,078

*يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم 37 للحصول على تفاصيل بخصوص التعديلات

اعتمد مجلس إدارة الشركة هذه البيانات المالية الموحدة ووقّع عليها نيابة عنهم في 14 فبراير 2024:

خالد بن خليفة ال ثاني
رئيس مجلس الادارة

سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الادارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد
(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2022 (مُعدّلة)*	2023	الإيضاح	
			عمليات مستمرة
2,145,788	**2,364,591**	25.1	إيرادات
(1,634,852)	**(1,762,784)**	26	تكلفة المبيعات
510,936	**601,807**		**مجمل الربح من العمليات غير التأمينية**
887,784	**1,173,899**	25.2.2	إيرادات التأمين
(660,689)	**(886,893)**	25.2.2	مصروفات خدمة التأمين
(121,284)	**(216,850)**	25.2.1	صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
105,811	**70,156**		**نتائج خدمة التأمين**
616,747	**671,963**		**مجمل الربح وصافي نتائج خدمات التأمين**
7,338	**(44,914)**		(مصروفات) / إيرادات التمويل من عقود التأمين الصادرة
(18,500)	**54,797**		إيرادات / (مصروفات) التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
(11,162)	**9,883**		**صافي إيرادات / (مصروفات) تمويل التأمين**
27,403	**47,263**	27	إيرادات أخرى
(26,252)	**(19,263)**	28	أرباح / (خسائر) أخرى - بالصافي
(166,113)	**(192,548)**	29	مصروفات عمومية وإدارية
3,529	-		صافي أرباح من استثمارات في أوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر معاد تصنيفها للربح أو الخسارة عند الاستبعاد
(25,897)	**21,928**		صافي ربح / (خسارة) القيمة العادلة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
20,760	**(2,924)**		صافي (الخسارة) / الربح النقدي الناشئ من التضخم المفرط
3,353	**(1,341)**	13	صافي (خسارة) / عكس الانخفاض في قيمة الموجودات المالية
442,368	**534,961**		**الربح التشغيلي**
35,817	**70,436**	34.1	إيرادات تمويل
(180,376)	**(205,262)**	34.2	تكاليف تمويل
(144,559)	**(134,826)**		تكاليف تمويل - بالصافي
17,577	**24,798**		حصة من صافي أرباح الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
315,386	**424,933**		**الربح قبل ضريبة الدخل**
(13,914)	**(9,081)**	30	مصروف ضريبة الدخل
301,472	**415,852**		**الربح للسنة من العمليات المستمرة**
726	**(24,237)**	7	(خسارة) / ربح من العمليات المتوقفة (العائد إلى مساهمي الشركة)
302,198	**391,615**		**الربح للسنة**
			الربح للسنة العائد إلى:
302,312	**391,785**		مساهمي الشركة
(114)	**(170)**		حصص غير مسيطرة
302,198	**391,615**		
			ربحية السهم
0.163	**0.224**		ربحية السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المستمرة العائدة إلى مساهمي الشركة
(0.000)	**(0.013)**		ربحية السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المتوقفة العائدة إلى مساهمي الشركة
0.163	**0.211**	31	ربحية السهم الأساسية والمخفضة من الربح العائدة إلى مساهمي الشركة

	الإيضاح	2023	2022 (مُعدّلة)*
بيان الدخل الشامل الآخر			
البنود التي يتم تصنيفها أو قد يعاد تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة			
التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**9,237**	(27,903)
صافي الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - معاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة		**-**	(3,529)
فروق الصرف في عمليات تحويل العملات الأجنبية بما في ذلك تأثير التضخم المفرط		**2,843**	28,759
الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة		**12,080**	(2,673)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**403,695**	299,525
إجمالي الدخل الشامل للفترة العائد إلى:			
مساهمي الشركة		**403,865**	299,639
حصص غير مسيطرة		**(170)**	(114)
		403,695	299,525
ينشأ إجمالي الدخل الشامل للفترة العائد إلى مساهمي الشركة مما يلي:			
عمليات مستمرة		**427,932**	298,799
العمليات المتوقفة		**(24,237)**	726
		403,695	299,525

*يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم 37 للحصول على تفاصيل بخصوص التعديلات

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	العائدة إلى مالكي الشركة								
	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي العام	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المدورة	الإجمالي	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2022 (وفقاً للتقرير السابق)	1,858,409	377,308	74,516	(55,836)	3,786	998,204	3,256,387	(198)	3,256,189
تأثير على التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 (الإيضاح رقم 5)	-	-	-	-	-	61,551	61,551	-	61,551
تعديلات (إيضاح 37)	-	-	-	1,117	-	17,459	18,576	-	18,576
الرصيد في 1 يناير 2022 (معدّل*)	1,858,409	377,308	74,516	(54,719)	3,786	1,077,214	3,336,514	(198)	3,336,316
إجمالي الدخل الشامل:									
الربح للسنة	-	-	-	-	-	302,312	302,312	(114)	302,198
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	28,758	(31,432)	-	(2,674)	-	(2,674)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	-	-	-	28,758	(31,432)	302,312	299,638	(114)	299,524
اشتراكات الصندوق الاجتماعي (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	(7,251)	(7,251)	-	(7,251)
محوَّل إلى احتياطي قانوني	-	7,031	-	-	-	(7,031)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2022 (معدّل)	1,858,409	384,339	74,516	(25,961)	(27,646)	1,365,244	3,628,901	(312)	3,628,589
الرصيد في 1 يناير 2023	**1,858,409**	**384,339**	**74,516**	**(25,961)**	**(27,646)**	**1,365,244**	**3,628,901**	**(312)**	**3,628,589**
إجمالي الدخل الشامل:									
الربح للسنة	-	-	-	-	-	**391,785**	**391,785**	**(170)**	**391,615**
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	**2,843**	**9,237**	-	**12,080**	-	**12,080**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	**2,843**	**9,237**	**391,785**	**403,865**	**(170)**	**403,695**
اشتراكات الصندوق الاجتماعي (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	**(9,790)**	**(9,790)**		**(9,790)**
محوَّل إلى احتياطي قانوني	-	**10,028**	-	-	-	**(10,028)**	-	-	-
معاملات مع مساهمي الشركة:									
توزيعات أرباح معلنة	-	-	-	-	-	**(185,841)**	**(185,841)**	-	**(185,841)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**1,858,409**	**394,367**	**74,516**	**(23,118)**	**(18,409)**	**1,551,370**	**3,837,135**	**(482)**	**3,836,653**

بيان التدفقات النقدية الموحد
(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	الإيضاح	2023	2022 (مُعدّلة)*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
(الخسارة) / الربح قبل ضريبة الدخل			
عمليات مستمرة		**424,933**	315,386
العمليات المتوقفة		**(24,237)**	726
تعديلاتٌ على:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	6	**351,238**	347,473
خسارة الانخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات	6	**7,316**	2,202
خسارة من بيع وشطب ممتلكات ومعدات		**4,009**	1,053
استهلاك موجودات حق الانتفاع	8	**13,701**	31,166
حصة الأرباح من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**(24,798)**	(17,577)
خسارة من استبعاد شركة تابعة	7	**26,279**	-
تخفيض المخزون بسبب مخزون بطيء الحركة والمتقادم		**763**	1,554
صافي خسائر (عكس) / الانخفاض في قيمة الموجودات المالية	13	**1,341**	(3,353)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	21	**16,236**	24,625
صافي (خسارة) / ربح القيمة العادلة على الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**(21,928)**	25,897
صافي الربح من بيع استثمارات مالية		**(313)**	(3,529)
توزيع الأرباح من صناديق الاستثمار المدارة	27	**(1,655)**	(3,652)
إيرادات توزيعات الأرباح	27	**(4,928)**	(3,543)
إيرادات أخرى	27	**(5,723)**	(5,688)
إيرادات تمويل	34.1	**(70,436)**	(35,817)
تكاليف تمويل – إيجارات	34.2	**202**	535
تكاليف تمويل – قروض واقتراضات		**211,709**	185,331
تكاليف تمويل – إيقاف العمل -	20	**180**	230
صافي الربح النقدي الناشئ من التضخم المفرط		**2,924**	(20,759)
الربح التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال العامل		**906,813**	842,260
التغيرات في رأس المال العامل:			
(زيادة) في المخزون		**(61,712)**	(107,528)
(زيادة) في موجودات أخرى		**(28,783)**	(17,974)
نقص / (زيادة) في ذمم مدينة تجارية وأخرى		**27,118**	(17,022)
(زيادة) / نقص في موجودات عقود إعادة التأمين		**(107,220)**	9,455
زيادة في ذمم دائنة تجارية وأخرى		**79,620**	71,503
زيادة في مطلوبات عقود التأمين		**172,171**	50,987
زيادة في مطلوبات العقد		**(14,590)**	11,143
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**973,417**	842,824
مساهمة اجتماعية ورياضية مدفوعة		**(7,251)**	(1,351)
مكافآت نهاية الخدمة مدفوعة للموظفين	21	**(15,571)**	(13,856)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**950,595**	827,617

2022 (مُعدّلة)*	2023	الإيضاح	
			الأنشطة الاستثمارية
(275,987)	**(333,300)**	6	اقتناء ممتلكات ومعدات
(306,881)	**(62,883)**		استحواذ على استثمارات مالية
(397,494)	**27,333**		صافي الحركة في استثمارات قصيرة الأجل
35,794	**63,203**		إيرادات تمويل مقبوضة
352,203	**15,051**		متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات مالية
1,228	**-**		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
3,652	**1,655**	27	توزيع الأرباح من صناديق الاستثمار المدارة
-	**3,537**		متحصلات من بيع مشروع مشترك
-	**(127,414)**	7	نقد أمواج عند الاستبعاد
1,567	**3,920**	10	توزيعات أرباح من الشركة المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
3,543	**1,691**		توزيعات أرباح مقبوضة
(582,375)	**(407,207)**		**صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية**
			الأنشطة التمويلية
(19,513)	**(5,951)**		عناصر دفعات الإيجار الأساسية
106,288	**20,440**		متحصلات من القروض والاقتراضات
(143,323)	**(3,872)**		سداد القروض والاقتراضات
(1,810)	**(185,841)**		توزيعات الأرباح الغير مطالب بها
(535)	**(202)**		تكاليف تمويل مدفوعة، إيجارات
(141,936)	**(189,502)**		تكاليف تمويل مدفوعة - قروض واقتراضات
(200,829)	**(364,928)**		**صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية**
44,413	**178,460**		**صافي التغير في النقد وشبه النقد**
2,627	**3,819**		أثر الحركات في أسعار الصرف على النقد المحتفظ به
300,788	**347,828**		نقد وشبه النقد في 1 يناير
347,828	**530,107**	15	**النقد وشبه النقد في 31 ديسمبر**

*راجع إيضاح 37

بلغت الإضافات الاستثمارية غير النقدية المتعلقة بموجودات حق الانتفاع المستبعدة من التدفقات النقدية ما قيمته 28 مليون ريال قطري (2022: 15 مليون ريال قطري). وتتعلق الأنشطة الاستثمارية غير النقدية الأخرى باستبعاد أمواج، راجع إيضاح 7.

يتم عرض التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات المتوقفة في إيضاح 7.

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحد تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة: www.gis.com.qa أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول علي البيانات المالية بالكامل.

تقرير حوكمة الشركة 2023

1. تمهيد

شركة الخليج الدولية للخدمات وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في 2008/2/12 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة الخليج الدولية للخدمات، مالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة 10%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار الحوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بإجتماعه الأول لعام 2013 بتاريخ 2013/2/25.

2. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

يحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (2) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

3. مجلس إدارة الشركة

3-1 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974 بتأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة أم لمجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الداعمة لقطاعي النفط والغاز ما بين عمليات الحفر البرية والبحرية، النقل بالهليكوبتر، البوارج السكنية، التأمين وإعادة التأمين فضلاً عن خدمات التموين. ثم قامت بطرحها للإكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين ومشاركتهم في عوائد تلك الأنشطة، وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض عن التقديرات العادلة لقيمته، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة الخليج الدولية للخدمات والوضع الإستراتيجي لأنشطتها خاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، كان من الأهمية لضمان ضرورة إدارة الأصول على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز- وذلك بحسب أحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة ضمان مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة 10%
- الوضع الاستراتيجي لأنشطة الشركة وخاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر.
- توفير قطر للطاقة للدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تطلب لضمان الدعم التام لعمليات الخليج الدولية للخدمات.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة - وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل - من عدد (7) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة أعضاء منهم (3) من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة"، بينما يتم انتخاب أربعة أعضاء (4) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة من خلال الإنتخاب بالاقتراع السري من قبل الجمعية العامة على ألا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع، ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

3-2 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). خلال عام 2021، قامت الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة - وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2021-2024) - للمساهمين من الأفراد والشركات المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (23) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. والتي تتضمن:

1. يشترط في عضو مجلس الإدارة المرشح أن يكون مالكاً لعدد من الأسهم لا يقل عن مليون سهم من أسهم رأس مال الشركة تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي قد تقع على أعضاء مجلس الإدارة. ويجب إيداع هذه الأسهم خلال أسبوع من تاريخ بدء العضوية ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.
2. عند الترشح، لكل مساهم يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة رقم (23) التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بصرف النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم، ولأغراض هذه المادة يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.
3. باستثناء الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص، لا يجوز لأي شخص سواء بصفته الشخصية او بصفته ممثلاً لأحد الأشخاص الاعتباريين أن يكون عضواً بمجلس الإدارة إذا أصبح بتوليه ذلك المنصب:
    - عضواً في مجلس إدارة شركتين تزاولان أنشطة تجارية مشابهة لأنشطة الشركة أو الشركات التابعة لها، أو
    - عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة قطرية.
    - رئيسا او نائبا في مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين قطريتين.
    - وتبطل عضوية من يخالف ذلك وعليه أن يرد إلى الشركة ما قبضه منها.

4. لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري. وعلى هذا العضو المستقل ألا يكون تحت تأثير أي عامل قد يحد من قدرته على النظر في أمور الشركة ومناقشتها واتخاذ قرار بشأنها بتجرد وموضوعية.

وعليه، وفي ضوء استيفائهم لشروط الترشح، تم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2021/3/10 تعيين السادة التالي بيانهم بالتزكية لشغل الأربعة مقاعد من عضوية مجلس إدارة الشركة لمدة (3) سنوات (2021-2024) وذلك اعتباراً من 2021/03/11 وهم:

1. السيد /علي جابر حمد المري، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (غير مستقل/ شركات).
2. الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار (مستقل/ شركات).
3. السيد/ سعد راشد المهندي، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص" (غير مستقل/ شركات).
4. السيد/ محمد ناصر الهاجري، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية (مستقل/ شركات).

من ناحية أخرى، ووفقاً للمادة (22) والمادة (40) من النظام الأساسي لشركة الخليج الدولية للخدمات، قامت قطر للطاقة بصفتها المساهم الخاص في رأسمال الشركة – بموجب القرار رقم (10) لعام 2021 الصادر بتاريخ 2021/03/17 - بتسمية ممثليها على النحو التالي:

1. الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيساً لمجلس الإدارة.
2. السيد/ غانم محمد علي الكواري، عضواً.
3. السيد/ محمد إبراهيم المهندي، عضواً.

مع ملاحظة الآتي:

- تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد.
- لا يُعد أي من الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" عضواً مستقلاً نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من 5% من رأسمال الشركة.
- لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

هذا، ومن المقرر خلال عام 2024، أن تقوم الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للمساهمين من الأفراد والشركات وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2024-2027)، وعليه، وفي ضوء استيفائهم لشروط الترشح، سيتم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والذي من المقرر عقده بتاريخ 2024/3/10 الانتخاب وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة ومن ثم التعيين.

أيضاً من المقرر الإفصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تعيين ممثليها في مجلس إدارة الشركة لدورته القادمة (2024-2027)

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الادارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3-3 المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانه والإخلاص والموضوعية والتفاني في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 27 من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (9) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

3-4 رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة في بعض المهام محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 41 من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. ينفرد بصفته كرئيس مجلس الادارة بسلطة تعيين أو استبدال ممثلي الشركة في مجالس إدارة الشركات التابعة، ولا يحق له تفويض أحد الأعضاء في هذه السلطة. يترأس اجتماعات الجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس (إن وجد) في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلي للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

3-5 أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

3-6 اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (30-1) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور خمسة (5) أعضاء مجلس ادارة (الموجودين أو الممثلين من قبل وكيل) على الأقل، على أن يكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الشركة. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء الحد الأدني لعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة (6 اجتماعات) خلال عام 2023.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مفوض حسب الأصول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 35 من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

3-7 قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة في اجتماع لمجلس الإدارة تم عقده وفقاً للنصاب القانوني. يُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

3-8 أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الادارة أو المساهم الخاص قراراً بتعيين أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به بإطار حوكمة بالشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 20 عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

3-9 لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

3-9-1 لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (5) باجتماعه الرابع لعام 2010 والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (2) لسنة 2021 بتاريخ 2021/6/13 بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة برئاسة أحد أعضاء المجلس المستقلين - جميعهم من الأعضاء المعينين بالانتخاب - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

تم تعديل النظام الأساسي - استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2018/5/2 - وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل، وبناء على التعديل المشار اليه، لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري.

وبتطبيق التعريف الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، أيضا بناء على طلبات الترشح والإقرارات ذات الصلة المقدمة من كل الأعضاء المنتخبين، فإن أغلبية أعضاء اللجنة مستقلين ولم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة بإختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2023، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
2. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2022.
4. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
5. مراجعة الموجز التنفيذي لأعمال الشركة حتى ابريل 2023.
6. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
7. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
8. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
9. متابعة المدقق الداخلي المُعين حديثاً والمسند له مهام التدقيق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023، من حيث الموازنة التقديرية وعدد ساعات العمل اللازمة لأداء المهام، معاييرتقييم المخاطر ووضع خطة التدقيق التي تشمل الشركة وشركاتها التابعة، هذا بالإضافة الى تدقيق الجودة وتقييم وظيفة التدقيق الداخلي لكل من الشركات التابعة واجراء متابعة للملاحظات الخاصة بالتدقيق السابق اجراؤه من قبل المدقق الداخلي السابق.
10. إقرار الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التدقيق للعام المالي المنتهي في 2023/12/31.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام 2023 فقد تم إستيفاء الحد الأدنى (6 اجتماعات) لعدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد ناصر الهاجري	رئيساً
الشيخ/ جاسم عبد الله محمد جبر آل ثاني	عضواً
السيد/ علي جابر المري	عضواً

3-9-2 لجنة الترشيحات والمكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (3) لعام 2017 والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (2) لسنة 2021 بتاريخ 2021/6/13 بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادرعن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، وللإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطرعند تحديد المكافآت المقترحة.

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق مهام اللجنة وضع أسس ومعايير للإستعانه بها في تحديد الأشخاص المؤهلين وانتخاب المرشحين لشغل عضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين باجتماع الجمعية العامة، تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ورفع قائمة المرشحين للعضوية الى المجلس متضمنه توصياتها في هذا الشأن. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

هذا، ومن المقرر أن تقوم الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للمساهمين من الأفراد والشركات وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2024-2027)، وعليه، ستجتمع اللجنة للقيام بمهامها من حيث النظر في أسس ومعايير انتخاب المرشحين، صياغة اعلان فتح باب الترشح وتحديد المستندات المطلوبة للترشيح بالنسبة للأشخاص الطبيعين والأشخاص المعنويين واعتماد النماذج اللازمة لذلك.

وفي ضوء استيفاء المتقدمين لشروط الترشح، سيتم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والذي من المقرر عقده بتاريخ 2024/3/10 الانتخاب وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة ومن ثم التعيين.

على مستوى 2023، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 2023/2/9 وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31.
3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوزاجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة. كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 44 من النظام الأساسي لها "مكافآت أعضاء مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 2023/6/11 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل الوظيفي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ 2023/2/9 للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31، وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركة والتي عُقدت بتاريخ 2023/3/13 وذلك بإجمالي مبلغ 3،800،000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت مقابل عضويتها. بينما يتم صرف بدل مقابل حضور اجتماعات وذلك لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت فقط وذلك بواقع 10،000 ريال قطري للاجتماع بحد أقصى ثلاث اجتماعات في العام.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ غانم محمد الكواري	رئيساً
السيد/ محمد إبراهيم المهندي	عضواً
السيد/ علي جابر المري	عضواً

3-10 تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. يتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2023 المنعقد بتاريخ 2023/2/9 بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2023 المنعقد بتاريخ 2023/2/13.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2024 التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة عن عام 2023، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال العام 2023، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

4. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية، والاشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

1. حماية أصول الشركة.
2. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (4) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، قامت الإدارة بإعداد إطار لتقييم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022 (أخذا في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
2. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.
2. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

4-1 إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

4-2 التدقيق

4-2-1 التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

خلال عام 2022، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (2) لعام 2022 - بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023.

يشمل نطاق المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه اجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي على مستوى الشركة والشركات التابعة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

أجرى المدقق الداخلي 4 عمليات تدقيق متابعة بشأن تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات السابق ابداءها من عمليات التدقيق السابقة. وثلاث عمليات تتعلق بتقييم الجودة لوظيفة التدقيق الداخلي لشركات المجموعة، كما أجرى تقييم المخاطر ووضع خطة التدقيق الداخلي للفترة (2023-2025) لشركة الخليج الدولية وشركاتها التابعة والتي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات.

يشمل نطاق التدقيق الداخلي، والذي يستند الى تقييم المخاطر، العديد من المجالات عبر شركات المجموعة غطت العمليات البرية والبحرية، المشتريات، الصيانة، سلسلة التوريد، المستودعات، التسويق وتطوير الأعمال، اتفاقيات المشاريع المشتركة، المالية والخزانة، الموارد البشرية، الرواتب، تكنولوجيا المعلومات، السلامة الصحية والبيئية، التأمين الطبي، العقود، إعادة التأمين، الحوكمة، الاستثمارات وما الى ذلك.

4-2-2 التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (24) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 57 من النظام الأساسي "المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (1) واحدة من قبل الجمعية العامة. لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (3) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الإطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققوا الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققوا الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام 2023 لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام 2023، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2022 والتي عقدت بتاريخ 2023/3/13 على تعيين السادة "PwC" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2023 مقابل أتعاب سنوية قدرها 201,741 ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

خلال عام 2023، حضر مدقق الحسابات اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31 والتي عُقدت بتاريخ 2023/3/13، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وكذلك (ج) التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، برايس وتر هاوس "PwC" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2023 المزمع عقده بتاريخ 2024/3/10، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات حول:

أ. تدقيق البيانات المالية الموحدة حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية الموحدة والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وتقييمه ذو الصلة حيث أفاد برأيه، واستناداً الى نتائج اجراءات التأكيد المعقول لديه، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح وفقا لأطار عمل لجنة المؤسسات الراعية كما في 2023/12/31.

ج. حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية حيث أفاد بأنه بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي تم أداؤها لم يرد الى علمه ما يجعله يعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، ومن جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بنظام التأسيس وبقوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة ملتزم بنصوص النظام كما في 2023/12/31.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa).

4-3 التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة الخليج الدولية للخدمات التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم إدارة الشركة دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركات التابعة والتي هى ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مباديء الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل من قِبَل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمجموعة شركاتها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته امام شركة الخليج الدولية للخدمات باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

5. الإفصاح والشفافية

5-1 الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيّاً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام 2023 أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

5-2 تضارب المصالح

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.

التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2023، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من الشركات التابعة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة.
- مبالغ الإيجارات المستلمة من احدى الشركات التابعة عن الفيلات السكنية المؤجرة لموظفيها.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

5-3 الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بالخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

5-4 الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

6. حقوق أصحاب المصالح

6-1 المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 2018/3/5، باضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها "الحقوق المرتبطة بالأسهم"، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

6-2 سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة الخليج الدولية للخدمات وجهة الإيداع، تتولي الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

6-3 حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ج. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (gis@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 60 من النظام الأساسي لها "الاطلاع على دفاتر الحسابات"، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

6-4 حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

6-4-1 الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم 46 من النظام الأساسي "الجمعية العامة السنوية"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تُعقد بموجب دعوة من مجلس الإدارة وتعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة (في التاريخ والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة ويتم إبلاغه إلى وزارة التجارة والصناعة) خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية ("الجمعية العامة السنوية"). يحدد النظام الأساسي الإجراءات التي يجب اتباعها لعقد وإدارة كل جمعية عامة سنوية.

ب. المادة رقم 48 من النظام الأساسي "مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ج. المادة رقم (49-1) من النظام الأساسي "إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

د. المادة رقم (49-2-1) من النظام الأساسي "إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن إشعار الجمعية العامة يجب أن يتضمن ما يلي: (1) وقت وتاريخ ومكان عقد الاجتماع؛ (2) إشعار إلى المساهمين أنه يمكنهم تعيين وكيل (على أن يكون مساهما) للحضور بالنيابة عنهم؛ و(3) جدول أعمال الاجتماع مع ملخص واف عنه.

هـ. المادة رقم 50 من النظام الأساسي "طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

و. المادة رقم 52 من النظام الأساسي "الحق في الحضور والتصويت"، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

هذا، ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال الشركة.

6-4-2 المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2022/12/31، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة بتاريخ 2023/3/13، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية، كما تمت الموافقة على مقترح دمج شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات، مع بعض الكيانات المحددة، وتفويض مجلس إدارة الشركة أو من يخوله مجلس إدارة الشركة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات ذات صلة..

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة (المزمع عقده بتاريخ 2024/3/10) التالي بيانه:

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
2. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 واعتماده.
3. عرض تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 واعتماده.
4. اعتماد القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2023.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع 0.15 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 15% من القيمة الإسمية للسهم.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 واعتماد مكافآتهم باجمالي مبلغ 3,800,000 ريال قطري لكافة الأعضاء.
8. انتخابات عضوية مجلس الإدارة لدورته القادمة لمدة ثلاث سنوات (2024-2027).
9. تعيين مدققي حسابات الشركة "PwC" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماد أتعابهم.

6-4-3 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس (الأربعة أعضاء المُنتَخبين)، وقد قامت بالفعل بإطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين لدورة المجلس (2021-2024) وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية من خلال موافاة الجهات الرقابية ذات الصلة بأسماء المرشحين، أيضاً من خلال موقعها الاليكتروني قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة والتي عُقدت بتاريخ 2021/3/10 بوقت كاف وذلك بتاريخ 2021/2/23 وذلك لضمان اتخاذ المساهمين لقرارهم بشأن المرشحين بناء على أسس موضوعية.

هذا، ومن المقرر أن تقوم الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للمساهمين من الأفراد والشركات وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2024-2027)، وعليه، ستجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت للقيام بمهامها من حيث النظر في أسس ومعايير انتخاب المرشحين، صياغة اعلان فتح باب الترشح وتحديد المستندات المطلوبة للترشيح بالنسبة للأشخاص الطبيعين والأشخاص المعنويين واعتماد النماذج اللازمة لذلك.

وفي ضوء استيفاء المتقدمين لشروط الترشح، سيتم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والذي من المقرر عقده بتاريخ 2024/3/10 الانتخاب وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة ومن ثم التعيين.

أما فيما يتعلق بالأعضاء المعينين، تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

6-4-4 توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2017/2/26، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2018/3/5، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية ، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على الخليج الدولية للخدمات أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على الأرباح المقررة سواء عن العام الجاري والأعوام السابقة من خلال التحويل على حسابات المساهمين الذين قدموا تفاصيل حساباتهم المصرفية إلى جهة الإيداع أو قاموا بتقديم الطلب بالتحويل المصرفي للأرباح الى أي فرع من فروع البنك. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

الا أنه بموجب ضوابط توزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023، من المقرر أن تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2023 عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام 2022 بواقع (0.10) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (10%) من القيمة الاسمية للسهم..

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، من المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع 0.15 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 15% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 2024/3/10.

6-5 إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، ووفقاً لقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 2018/5/2، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على 2% من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة 2%، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/31، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها "القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة بقراره رقم (2) لعام 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في 12 أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى 100%.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة الخليج الدولية للخدمات من سجلات المساهمين لدى جهة الإيداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2023:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	%16.79
قطر للطاقة	%10.00
صندوق المعاشات العسكرية	%5.21
شركة قطرالقابضة	%4.89
جهاز قطر للاستثمار	%3.76
مساهمون آخرون	%59.35
الإجمالي	%100.00

يتم الاعتماد على جهة الإيداع في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإيداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2023، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6-6 حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف رئيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف 40132802 (974+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك الخليج الدولية للخدمات أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

6-7 حق المجتمع

انطلاقاً من إدراكها لمدى أهمية دور الشركات في التنمية المجتمعية على كافة المستويات، تبذل الخليج الدولية للخدمات جهوداً حثيثة في رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية وترسيخ آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة بصفة عامة. وتحرص الشركة دائماً على الحد من الأثر البيئي لعملياتها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تبني خطط فعالة للاستدامة، فيما تعمل أيضاً على إتاحة فرص العمل للقطريين المؤهلين وخلق بيئة عمل حاضنة.

وفي إطار جهودها المستمرة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق أعمالها المكملة، تدعم الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة الاستراتيجية العامة للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يصب في مصلحة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. الصحة والسلامة والبيئة: حملات التوعية الصحية، والتعاون في مجال الخدمات الصحية، والمشاركة في برامج معنية بالسلامة والثقافة مثل "Goal Zero"، تحديد المخاطر وإدارتها، الإبلاغ عن وقوع الحوادث، تقييم المخاطر والتخفيف من آثارها، والتدريب على الجوانب ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة، والتي تتضمن إدارة المياه والنفايات، إدارة المواد الكيمائية، وإدارة الضوضاء، ومنع التسرب وإدارة انبعاثات الغازات في الهواء، وما الى ذلك.
2. الموظفين: برامج التقطير (الشراكة مع المؤسسات التعليمية، التدريب الداخلي، المعارض الوظيفية، الدورات التدريبية)، إدارة الكفاءات، التنوع وتكافؤ الفرص، استبقاء الموظفين، التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، وما الى ذلك.
3. المجتمع: المشتريات المحلية، الرعاية والتبرعات، حملات التوعية الصحية، برامج المشاركة الاجتماعية مثل الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية وما الى ذلك.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 2022/12/31 ما يصل إلى 7.3 مليون ريال قطري (2021: 1.3 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب في 2023/4/17.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 12.2 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2023، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية
لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة باسيفيك لوثيران في تاكوما، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تعيين الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال (شركة قطر غاز للتشغيل المحدودة سابقاً) في عام 2010. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال.

وقبل تعيينه في شركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال، تولى الشيخ خالد منذ عام 2007 منصب مدير مدينة راس لفان الصناعية، وشغل فيما سبق منصب مدير تطوير الأعمال في مدينة مسيعيد الصناعية. وقد أسندت إليه عدة مناصب رئيسية في قطر للطاقة منذ انضمامه إليها عام 1991..

المناصب الأخرى*:

نائب رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

رئيس مجلس إدارة شركة قطر الوطنية للأسمنت

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد / سعد راشد المهندي

نائب رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص")

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد سعد راشد المهندي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الاميركية في عام 1990.

انضم المهندي إلى قطر للطاقة – إدارة الهندسة بصفة متدرب في عام 1990، تولى العديد من المناصب في إدارة أعمال الهندسة قبل تعيينه مدير إدارة الأعمال الهندسية في عام 2001.

أصبح المهندي أول مدير للعقود في قطر للطاقة في عام 2003 وقد أسّس إدارة العقود. وتضمنت المهام تطوير الأنظمة ومجموعة كاملة من الإجراءات ذات الصلة. في يونيو 2006، عُيّن المهندي بمنصب مدير الشؤون الفنية لقطر للطاقة.

حيث تولى العديد من المسؤوليات التنفيذية للتخطيط والإشراف وتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

عُّين المهندي رئيساً تنفيذياً لشركة قطر المحدودة للكيماويات (كيو كيم) في سبتمبر 2015.

في أبريل 2017، عّيّن المهندي بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود). وابتداء من 2019/07/01 عين عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عُّين نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات في أبريل 2021.

المناصب الأخرى*:

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

9,7100 سهم

السيد / غانم محمد الكواري

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ غانم محمد الكواري على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة ويسكونسون عام 1986 .

انضم السيد /الكواري للعمل في قطر للطاقة والتحق بقسم أنظمة المعلومات عام 1986 فور تخرجه. وقد شغل العديد من المناصب خلال الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 1993.

وقد أعير عام 1993 إلى قطر غاز، حيث ما لبث أن أصبح مديراً لتكنولوجيا المعلومات. وفي عام 2006، تمت ترقيته ليشغل منصب مدير الشؤون الإدارية. ويشغل السيد/ الكواري حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الموارد البشرية في قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

34,160 سهم

السيد/ محمد إبراهيم المهندي

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ محمد المهندي منصب الرئيس التنفيذي لشركة هليكوبتر الخليج منذ عام 2008 وعضو مجلس الإدارة منذ عام 2011. انضم السيد/ محمد المهندي إلى شركة هليكوبتر الخليج منذ نوفمبر 1994. وقبل ذلك، شغل منصب مدير خدمة العملاء في طيران الخليج في الدوحة. وهو حاصل على شهادة في إدارة الطيران من معهد فلوريدا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ محمد المهندي رائد من رواد الأعمال وقائد استراتيجي يترجم استراتيجيات العمل إلى أقصى قدر ممكن من الأرباح مع الحفاظ على خدمة فعالة وآمنة وعالية الجودة متوافقة مع المعايير الدولية.

قام السيد / محمد المهندي بتطبيق خطة إستراتيجية لتوسيع شبكة عمل شركة هليكوبتر الخليج وبناء أسطول حديث وتمكن من إحداث تغييرات شاملة وفلسفة متطورة تتخذ جودة الخدمات منطلقاً لها.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

19,420 سهم

السيد/ علي جابر المري

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)

المؤهلات والخبرات:

نال السيد/ علي جابر المري درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الخليجية في البحرين عام 2009، وذلك بعد أن حصل على بكالوريوس تجارة في المحاسبة من جامعة بيروت العربية عام 1999، فيما سبق وحصل على دبلوم التجارة الثانوي عام 1991.

ويشغل حالياً السيد/ المري منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ويتمتع السيد/ المري بخبرة تصل إلى 36 عاماً في التدقيق والشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية. وقد شارك في وضع الخطط الاستراتيجية للهيئة وأهدافها ورؤيتها ورسالتها والعمل على تحقيق الأهداف العامة للهيئة لتعزيز أدائها.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ جاسم بن عبد الله آل ثاني على بكالوريوس العلوم الإدارية والاقتصاد - تخصص محاسبة - من جامعة قطر عام 2005.

بدأ الشيخ جاسم مسيرته المهنية بأن شغل منصب مساعد مدير في الشركة القطرية للتكافل، ثم رقي إلى منصب مساعد مدير عام الشركة عام 2006، حيث ظل في هذا المنصب حتى عام 2009. وعمل بعد ذلك في إدارة تطوير الأعمال بجهاز قطر للاستثمار لمدة 5 أعوام، ثم عمل في إدارة التدريب بالجهاز لمدة عامين. يشغل الشيخ جاسم منذ أبريل 2016 منصب كبير محللي الأداء بمكتب المدير المالي لجهاز قطر للاستثمار.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد/ محمد ناصر الهاجري

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد ناصر الهاجري على درجة الماجستير في هندسة الغاز من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة، وبكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

انضم السيد/ الهاجري إلى شركة الكهرباء والماء القطرية عام 2021م.

انضم السيد/ الهاجري إلى قطر للطاقة عام 1991 ويتمتع بخبرة تزيد على 32 عاماً في قطاعي إنتاج النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية.

وقد شغل السيد/ الهاجري العديد من المناصب القيادية في قطر للطاقة، منها نائب الرئيس التنفيذي لتطوير المشاريع البتروكيماوية والصناعية.

المناصب الأخرى*:

العضو المنتدب والمدير العام شركة الكهرباء والماء القطرية

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

33,280 سهم

* مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامه، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

شركة الخليج الدولية للخدمات
(ش.م.ع.ق.)

ص.ب. 3212
الدوحة، قطر

هاتف.: 2088 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+

البريد الإلكتروني: gis@qatarenergy.qa
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa